
الطيب العنبري
عن كسب الأشعريّ
تأليف:
العالم عبد اللطيف الحُرُثِيّ الدّاغستاني
اعتنى به: موسى الكوادي الداغستاني
تصوير الكتب

الطيب العنبري

عن كسب الأشعريّ

تأليف:

العالم عبد اللطيف الحُرِثيّ الدّاغستاني



اعتنى به:

موسى الكوادي الداغستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين محمد وعلى آله وصحبه حماة الدين، أمّا بعد:

هذه رسالة لطيفة لأوحد زمانه عبد اللطيف الحزي الداغستاني رحمه الله تتناول إحدى أصعب قضايا علم العقيدة التي تحيّرت فيها عقول العلماء الكبار فضلا عن العوام وهي مسألة الكسب وخلق أفعال العباد، استندت في إعدادها إلى نسختين: الأولى من مكتبة الشيخ محمد العَكَّلْچِيّ الداغستاني قدس سره، رمزت لها بـ «أ»، والثانية من مكتبة العالم الإهلي، رمزت لها بـ «ب».



ترجمة المؤلّف

هو العالم الفاضل السالك المتبحّر عبد اللطيف بن محمّد بن دُنُوغُو من قرية «حُثِّ» - بضمّ الحاء وكسر الثاي المشدّدة - من ناحية «أَوَارْ» في ولاية داغستان.

ولادته:

ولد رحمه الله تقريباً سنة ١٢٧٣ هـ في العائلة الشريفة في قرية «حُثِّ». والده محمّد بن دنوغو كان وحيد عصره في العلم والحلم وسائر الكمالات، عمدة أكابر داغستان في جميع الحالات، ولي المناصب في وقت الإمام شمويل أفندي رحمه الملك السرمدي، وبعده من جهة الدولة الروسيّة مع الوظائف الكليّة، وترقّى في المراتب العليّة، وعدل في إدارة الرعيّة وأقسط وخفض لهم الجناح وبسط حتّى مات وقد جاوز السبعين في السنة السابعة بعد ألف وثلاثمائة (١٣٠٧) سنين.

سيرته العلميّة:

من آثار ثبات والده في دينه ورسوخه في يقينه أنّه بذل ما أطاقه من السعي والاهتمام في تعليم أولاده علوم الإسلام وإرشادهم إلى مرضاة الملك العلّام، وجنّبهم عن المناصب الدنيويّة التي ما لها دوام، حتّى اكتسب ابنه الكبير مؤلّف هذه الرسالة عبد اللطيف رحمه المعيد المبدئ جميعَ الفنون العربيّة والعلوم الشرعيّة المتداولة في هذه الأطراف بالاستفادة من العلماء الأشراف لا سيّما المحقّق علي العَشِلْطِيّ الأَوَارِيّ وأقرانه رحمهم الباري، والاستزادة بالمطالعة على التصانيف الغريبة، والاستنارة بالأراء المصيبة.

وكانت له اليد الطولى في نظم الكلام، وكان له أخلاص تامّ في الأولياء العظام الشاذليّ والكيلانيّ والشعرانيّ والسيّد أحمد البدويّ قدّس الله تعالى أسرارهم وأفاض عليه وعلينا أنوارهم، حتّى أنشأ فيهم المدائح الموزونة كالدرر المخزونة، وله رحمه الله تعالى إخلاص تامّ في محبّة علماء أهل الإسلام والتوسل بشفاعة سيّد الأنام محمّد وآله الأعلام وصحابته الكرام عليه وعليهم الصلوات بلا اختتام والتسليمات على الدوام.



تصوّفه:

كان رحمه الله صوفيّاً من كبار أولياء الله، كما شهد بذلك الشيخ المرشد الكامل سعيد أفندي الچِرْكَوِيّ قدّس سرّه حيث قال: «وكان أخ نجم الدين الحُزِيّ عبد اللطيف من كبار الأولياء».

ووصفه محمّد النهري قدّس سرّه بأنّه: « العالم العابد الزاهد العارف بالله عبد اللّطيف الحُزِيّ».

شيوخه:

درس عبد اللطيف أمام كثير من العلماء الكبار المشهورين في زمانه، وبينهم:

١ - قربان علي الأَوَارِي من قرية «عَاشِلْطَهْ».

٢ - سعد بن نور محمد.

٣ - حبيب الله بن عبد المجيد وهما من قرية «هَرَكَان»، وكانا يدرّسَان في المدرسة المشهروة في داغستان التي أسّسها العالم المشهور سعيد الهَرَكَانِيّ.



٤ – عبد الرزاق بن علي من قرية «أُنْصُكُلْ».

٥ – بُدُنَصُلْ دِبِرْ من قرية «بڽْزَى» وكثير من غيرهم.

٦ – الخادم علي السَّلْطِي رحمه الله.

٧ – أدى حاجي الغموقي

٨ – زيد الكركلي

من مؤلّفاته:

١ – الروضة الندية

٢ – نجم الظلام في تحقيق دين الإسلام.

٣ – حبك النجوم في تعريفات العلوم.

٤ – الطيب العنبري عن كسب الأشعريّ.

٥ – كوثر الجنّة في عقيدة أهل السنّة.

٦ – الذهب الأشرفي في مذاهب المتكلّم والفلسفيّ.

٧ – الفوائد المبدّدة.



٨ – حاشية على رسالة «جهة الوحدة» المسمّاة بـ«عطور الياسمين على رسالة محمّد أمين».

٩ – الألاميس الصفيّة القاطعة لزجاج صلاة بعض الصوفيّة.

١٠ – تفسير أسماء الله الحسنى باللغة الأوّاريّة، سمّاه ناسخه سعد الله بن عبد المجيد بـ«كنز شريف استخرجه الشيخ المحقّق عبد اللطيف».

١١ – جواهر اللاقطين في تراجم الخلفاء والسلاطين.

١٢ – شرح قصيدة الأمالي.

وغير ذلك.

سيرته التدريسيّة:

كان عبد اللطيف أفندي رحمه الله تعالى متأهّلاً في قرية جُنْكُوتِيَ السفلى ومدرّساً هنالك، ملازما على الإفادة ومواظباً على الطريقة النقشبنديّة والعبادة.

سفره إلى البلاد الإسلاميّة:

هيّجه رحمه الله الشوق والغرام لحجّ البيت الحرام وزيارة روضة خير الأنام ومراقد آله الكرام وأصحابه الفخام عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام، فعرض مقصوده على الحاكم المولّى من جهة الدولة الروسيّة في داغستان وطلب منه الإذن للسفر مع جمع من الإخوان، لكن الحاكم لم يأذن له في الحال وأراد تأخيره سفره إلى زمان الاستقبال، فضاق الأفنديّ صدراً ولم يستطع عليه صبراً حتّى ورى مقصوده من الأغيار وأخذ تذكرة المرور للسفر إلى ناحية بُلْغَارْ مع واحد من تلاميذه الكبار الحاج إبراهيم أفندي البيلاقي.

فذهبا مصحوبين بالتوفيق إلى بلدة بَاطُوم في شهر شعبان من السنة السادسة بعد ألف وثلاثمائة (١٣٠٦) سنين وتجاوزا بلا إذن حكماء الدولة الروسيّة إلى الممالك العثمانيّة بإعانة بعض المسلمين حتّى وصلا إلى بلدة إستنبول وأقاما هنالك نحو شهرين في التكرين والقبول.

ثمّ سافرا من هنالك إلى جهة مصر المغربية وزارا أضرحة المشائخ والأولياء المرحومين وحضرات العلماء والمرشدين الأحياء

المعلومين حتّى وصلا إلى مكّة المكرّمة بلطف ربّ الأنام، وأدّيا حجّ البيت الحرام والعمرة على الوجه التامّ.

وسافرا من هنالك في أوّل السنة السابقة إلى المدينة المنوّرة اللامعة وزارا الروضة المعطّرة الساطعة وسائر المراقد البارعة، وهنالك أنشأ الأفنديّ نظمه البديع النفيس المسمّى بـ«الروضة النديّة».

رجوعه ووفاته:

ثمّ رجعا إلى بلدة إستنبول وبقيا هاهنا نحو سبعة أشهر في الاحترام فوق ما هو المأمول، واشترى الأفندي من هنا ومن مصر والحرمين كتباً كثيرةً، ولاقى أكابر الكرام في كلّ مقام، وتعارف بعض الأكابر الفخام حتّى شيخ الإسلام، وأكرموه غاية الإكرام لكنّه اختار الرجوع إلى داغستان بظنّ التدريس فيها ونفع أهل الأوطان.

فرجع مع صاحبه الصادق ورفيقه الموافق ووصلا إلى بلدة تِمِرْخَانْ شُورَهْ في أوائل شهر ذي القعدة من السنة السابعة فحبسهما الحاكم هنالك من جهة الدولة الروسيّة غضبا عليهما لمسافرتهما على خلاف القوانين الذياقية فبقيا هنالك في السجن عدّة أشهر.



وغرّب عبد اللطيف إلى بلدة أُبيّان من غُوبِرنِيَة غُورْسكى ومات هنالك في السنة الثامنة بعد ألف وثلاثمائة سنين، أسكنه الله تعالى في أعلى علّيّين مع النبيّين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وكان عمره نحو أربعين سنة على التقريب

ورثاه أستاذه العلامة الجليل الخادم علي السلطي (١٣١١ هـ) رحمه الله بعد موته:

أَتَانَا تِلِغْرَافُ الرُّوسِ غَمّاً يُغَنِّي بِالْبُكَاءِ يَأْوِي الْجَلِيلَا
يُسَبِّحُ رَبَّهُ يَدْعُو الْغَرِيبَ وَيَحْمِلُ خَلْفَهُ خَبَراً خَبِيلاً
فَأَخْبَرَ مَوْتَهُ بِفَصِيحِ نُطْقٍ وَصَيَّرَ صَفْوَةَ الدُّنْيَا صَهِيلاً
وَأَفْهَمَ مِنْ حُرُوفٍ مُفْرَدَاتٍ مَعَانٍ رُكِّبَتْ تَهْوِي مَهِيلاً
بَكَى الْأَفْلَاكُ وَالْأَمْلَاكُ كِلَا لَمَّا حَلَّتْ عَلَى الأَرْضِ عَوِيلاً
وُجُوهُ الْأَرْضِ ظُلْمَاءُ كَلَيْلٍ بِمَوْتِ الزَّهْرَةِ الْعُلْيَا ذَلِيلاً
لِحُزِيٍّ حَزِينٌ كُلُّ مَنْ فِي قُرَى اللإِسْلَامِ مُنْكَسِراً ثَكِيلاً
لِفَقْدِ الْعَالِمِ النِّحْرِيرِ عَيْنِي عَلَى صَبِّ الدِّمَا صُبْحاً أَصِيلاً

وَفَاتَ الْبَحْرُ فَوْتَ الْبِرِّ طُرًّا　　فَلَا أَرْجُو مِنَ الدُّنْيَا دَلِيلاً

لَيَالِي هُنَا أَيَامَ حُزْنٍ　　وَيَوْمِي ظُلْمَةٌ وَالصَّبْرُ عِيلاً

سَمَاءُ الْفَهْمِ فِي أَنْكَالِ كُفْرٍ　　وَكُلِّي خَلْفَهُ بَاكٍ عَلِيلاً

بَدَتْ بُلْدَانُ دَاغِسْتَانَ عِلْمَ　　إِذَا مَا مَاتَ ذَا جَهْلاً جَهِيلاً

بِمَوْتِهِ نَارُ دِينِ اللهِ خَمِدَ　　وَفَخْرُ الشَّرْعِ مُسْتَتِرٌ ذَلِيلاً

وَقِيلَ وَقَدْ أَقُولُ كَذَاكَ صِدْقاً　　لَهُ كَسْفُ السَّنَا كَسْفاً كَمِيلاً

خَلِيلِي رَاكِبٌ وَالرَّهْطُ رَحِل　　مُقِيمٌ هُنَا قَلْبِي قَتِيلاً

ذَوُو الْأَبْصَارِ فِي أَمْصَارِ رُوس　　وَإِنِّي مُفْرَدٌ مِنْهُمْ هَزِيلاً

أَنَا الـخُنَسَاءُ تُرَثِّي فِي أَخِيهَا　　وَتَـجْرِي مُقْلَةٌ عِبَراً عَجِيلاً

أُحْيِي حَضْرَةَ قُدْسِي بِقَوْلِي　　رَجَاءَ فَيْضِهَا يَوْماً ثَقِيلاً

أَخُوكَ نَجْمُ الدِّينِ فِي حُزْنٍ مُحَلَّى　　بِدَمْعٍ دَائِمٍ دَهْراً طَوِيلاً

وَتَاجُ الدِّينِ وَدَكَ فِي رِضَاعٍ　　عَلَى عِبْرَاتِهِ العِبَراً عَضِيلاً

وَشَيْخُ الْوَقْتِ شَمْخَال وَشَيْخِي　　سَوَى وُجْدَانُهُمَا جِسْماً نَخِيلاً

وَلَكِنْ هَذَا حُكْمُ اللهِ أَبْدَى　　لِأَصْحَابِ الْحِجَا حُكْماً وَبِيلاً

قَضَاءُ اللهِ حَلَّ عَلَى عِبَادٍ　　قَضَاءُ حَقٍّ مُحْدِثِهِ الْحَصِيلاً

حَكِيمٌ رَبُّنَا فِي كُلِّ صُنْعٍ عَلَيْنَا صَبْرُ صُنْعَتِهِ جَمِيلاً

جَزَاهُ اللهُ فِي عُقْبَاهُ خَيْراً بِغُفْرَانٍ وَجَنَّاتٍ جَزِيلاً

قَضَا نَحْيَا وَنَحْنُ عَلَى انْتِظَارٍ إِلَى هَذَا الْقَضَا خَوْفاً خَجِيلاً

لَعَلَّ اللهُ يَرْزُقُنَا ارْتِضَاهُ وَيَحْسُنُ حِينَ نَرْتَحِلُ السَّبِيلاً

إِلهِ الْغُرْبُ غَافِرِ كُلِّ ذَنْبٍ وَرَبُّ الشَّرْقِ يَنْتَشِرُ السَّبِيلاً

وَإِنِّي مُرْتَجٍ غُفْرَانَ رَبِّي تُرَابُ الرَّجُلِ لِلْإِرْجَا جَزِيلاً

الطيب العنبريّ في كسب الأشعريّ

بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

حمداً لك يا سيّدي على ما خلقتَ الحيوانَ وأعمالَه، وبيّنتَ له ما عليه وما له، وسامحتَ أمثالي الساعين بإرضاء إبليس اللعين.

وصلاةً عليك يا من بعثه الله تعالى إلى العالَم برمّته[1]، فصار أبوه الأوّل من أمّته، ومن له على العالمين منّة حتّى على أبيه عبد الله وأمّه آمنة، لأنّه كالعلّة للجود وإنسان عين الوجود، وعلى آله وأصحابه الشاربين من سحابه.

أمّا بعد: فيقول العبد الملوم، أبلد طلبة العلوم، وهو الحقير الضعيف عبد اللطيف: لمّا كان كسب الأشعريّ كالشعر في الدقّة، ومستوراً كالعقيق في الحقّة.. تصدّى العلماء الأسلاف مخترطين السيوف من الأغلاف لنصرة إمامهم البحر القمقام، رفيع المكانة والمقام، وذلك بتبيين مراده من الكلام، وإخلاصه عمّا يعتريه من الملام.

---

(١) أي: جملته. (محمد)

ثمّ إنّي أردتُ جمع كلماتهم الشريفة في هذه الكراسة اللطيفة؛ لتكون كجواب سؤال جائني من بعض العلماء الذين هم في النقاوة كزبد الماء، وفي الرفعة كنجوم السماء، وهو سبط الأحبار الصافين المنصفين، ونتيجة الشيوخ الذين لا يطيق وصفهم بلغاء الواصفين، وذلك لظنّه أنّي سحاب ماطر، وعنبر عاطر، مع أنّي وربّ البريّة صاحب الصِرَّةِ العريّة[١].

نعم من لعلّه يضمّن إليه بالمشاركة في أدعيته المجابة المباركة.

ولـمّا كان من الجائز المسموع أن يكون هذا المجموع ذا منفعة عميمة، بل رفيع القيمة عند ذي إنصاف وقلب بصيص[٢] صافٍ.. لقّبتُه بـ«الطيب العنبريّ في كسب الأشعريّ».

ثمّ إنّي أذكر أسماء الكتب التي نقلت ما فيها إلى هنا لتصفو همّة الناظر، وهي: «حواشي الشرقاوي على شرح الهدهدي للعقيدة السنوسيّة»، و«حواشي كمال الدين ابن أبي شريف المقدسي على شرح جمع الجوامع»، و«شرح العقائد النسفيّة» للشيخ سعد الدين، و«حواشيه» لشيخ الإسلام، و«حواشيه» لعصام الدين، و«حواشيه» لملّا إلياس، و«حواشيه»

---

(١) الصرة، بالكسر: شدة البرد، أو البرد. (القاموس المحيط)

(٢) أي: لَامِعٍ. (محمّد)

للقريمي، و«حواشيه» للخيالي، و«شرح المقاصد» للسعد، و«المواقف» وشرحه للعضد والسيّد، و«هداية المريد» لأبي عبد السلام اللقاني، و«بغية الطالبين» للبازي، و«تحفة المريد» للشيخ الباجوريّ، و«كفاية العوام» للشيخ محمّد الفضاليّ، و«المنن الكبرى» للشيخ الشعرانيّ، و«حاشية شرح جمع الجوامع» للشيخ شمس الإسلام الأنصاريّ، و«شرح العقائد العضديّة» للشيخ جمال الدين الصديق الدواني، وحاشيته للمرجانيّ، وحاشيته للخلخالي، و«التلويح شرح التوضيح» للسعد، و«العلم الشامخ» وحاشيته «الأرواح النوافخ» للمحقّق محمّد الصالح اليمني عفى عنه ربّه.

قال السائل المحقّق: «في «الهداية»: «أشار - الناظم[1] - في مسألة الكسب إلى ثلاثة مذاهب، وقدّم منها مذهب أهل

---

(١) الشيخ إبرَاهِيم بن إبرَاهِيم الملقب برهَان الدين اللقّاني المالِكِي أحد الأَعلام المشار إلَيهم بسعة الاطلاع فِي علم الحدِيث والدراية والتبحر فِي الكلام وكَان إلَيهِ المرجع فِي المشكلات والفتاوي فِي وقته بِالقاهِرة. وألف التآليف النافعة وَرغب الناس في استكتابها وقراءتها وأنفع تأليف لَهُ منظومته فِي علم العقائد الَّتِي سَماها بـ«جوهرة التوحِيد» أنشأها في ليلة بإشَارة شيخه فِي التربية والتصوف صَاحب المكاشفات وخوارق العادات الشيخ الشرنوبي. وَكَانَت وَفَاته وَهُوَ رَاجع من الحَج سنة إحدَى وَأربعين وَألف وَدفن بالقربِ من عقبَة أَيلة بطرِيق الركب المصري. [خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ١/٦]

السنّة، وهو: إنّ للعبد كسباً لأفعاله يتعلّق به التكليفُ من غير أن يكون موجداً وخالقاً لها، وإنّما له فيها نسبة الترجيح كالميل للفعل أو الترك» انتهى(١).

قوله: (كالميل.. إلخ) لعلّ المراد بكون الميل للعبد أنّه صفةٌ له، فبناءً عليه يقال: العبد وصفته مخلوقان لله تعالى، فالميل والكسب والاختيار من صفات العباد، وهي موجودةٌ مخلوقةٌ لله تعالى بالضرورة، وإلّا لوجب الكاسب من حيث إنّه كاسب بلا كسبٍ.. إلخ».

هذا كلامه رحمه الله تعالى.

يقول الحقير البليد الذي لم يوجد أذنب(٢) منه في هذه الأمّة، بل فرّ منه ملائكة الرحمة لشناعة ذنوبه ونتنها، بل لولا سعة حلم ربّه لمّا حملته هذه الأرض على مَتْنِهَا: الكسبُ مقارنة قدرة العبد للأفعال، أو تعلّق قدرتهم بها، أو إرادتهم لها على الخلاف في تفسير الكسب.

فالكسب بالمعنيين الأوّلين اعتباريّ لا يتّصف بكونه مخلوقاً لله تعالى؛ لأنّ الخلق لا يتعلّق إلّا بالأمور الوجوديّة بخلافه

---

(١) هداية المريد ١/٥٦٥

(٢) في «ب»: أذلّ.

بالمعنى الثالث قاله الشيخ عبد الله الشرقاويّ أستاذ الشيخ الباجوريّ في حواشيه على الشيخ الهدهدي لعقيدة الشيخ العارف الوليّ العاكف محمّد السنوسيّ قدّس سرّه[١].

وقال في موضع آخر منها: «العبد ليس له في فعله إلّا مجرّد الكسب، وهو: مقارنة قدرته الحادثة للفعل، وإن شئتَ قلتَ: هو تعلّق قدرته الحادثة بالفعل، وكلٌّ من المقارنة والتعلّق أمرٌ اعتباريٌّ، لا يقال أنّه مخلوقٌ لله تعالى كما تقدّم» انتهى بحروفه[٢].

وعدم ذكره ههنا المعنى الثالث يشعر أنّه ليس مختاره، والله تعالى أعلم.

قال الشيخ العلّامة كمال الدين بن أبي شريف المقدسيّ[٣]

(١) حاشية الشرقاوي على الهدهديّ (ص ٩٤١).

(٢) حاشية الشرقاوي على الهدهدي (ص ٨٩٢).

(٣) كمال الدّين أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدّين محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي الشافعي. ولد ليلة السبت خامس ذي الحجة سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة بالقدس الشريف، ونشأ بها. تفقه على العلّامة زين الدّين ماهر، والعماد بن شرف، وحضر عند الشّهاب بن أرسلان، والعزّ القدسي. ورحل إلى القاهرة سنة أربع وأربعين وأخذ عن علمائها، منهم ابن حجر. من مصنّفاته: «الدّرر اللوامع بتحرير جمع

في «حواشي جمع الجوامع»: «الملجئ للأشاعرة إلى التوسّط بين مذهبي الجبر والاعتزال لزومُ محذورٍ على كلٍّ منهما.

أمّا المذهب الجبريّة.. فلأنّه يلزم عليه إنكار الضروريّ وهو عين المكابرة، وذلك إنّا نعلم بالضرورة أنّ لقدرة العبد وإرادته مدخلاً في بعض الأفعال: كحركة البطش، دون بعضٍ: كحركة الارتعاش والنبض.

وأمّا مذهب المعتزلة.. فلأنّه يلزم عليه إنكار البرهان وهو سفسطة، فقد قام البرهان عقلاً ونقلاً على أنّ الله تعالى خالق كلّ شيءٍ.

وقد بحث شيخنا ابن الهمّام في «المسايرة» فقال: (إنّ ما ذكروه من قيام البرهان عقلاً.. فممنوعٌ، وأنّ ما فصلوه من ذلك غير لازم كما يعلم بأدنى تأمّل فيه.

وأمّا النقل.. فإنّما تلجئ لو لم تكن عمومات تحتمل التخصيص. أمّا إذا كانت عمومات تحتمله ووجد ما يوجب التخصيص.. فلا، لكن الأمر كذلك، وذلك المخصّص أمر عقليّ، وهو

الجوامع» في الأصول، و «الفرائد في حلّ شرح العقائد» ، و «المسامرة بشرح المسايرة». [شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠/٤٤]

أنّ إرادة العموم فيها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي.

وأمّا قولكم: (إنّ قدرة العبد تتعلّق بالمقدور لا على وجه التأثير، وهو الكسب).. فمجرّد ألفاظ لم تحصّلوا لها معنى، وإنّما نفهم من الكسب التحصيل، وتحصيل الفعل المعدوم ليس إلّا إدخاله في الوجود وهو إيجاده). انتهى.

ولنا في «شرح المسايرة» بحث في قول شيخنا أنّه (لا يفهم من الكسب إلّا تحصيل) إلى آخر كلامه.

وقد أطال شيخنا في هذه المسألة، ومال فيها إلى قريب من مذهب القاضي؛ فإنّه قال آخر: (جميع ما تتوقّف عليه أفعال الجوارح من الحركات وكذا التروك التي هي أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنّما محلّ قدرته عزمه عقب خلق الله تعالى هذه الأمور في باطنه عزماً مصمّماً بلا تردّد وتوجّهاً صادقاً للفعل طالباً إيّاه، فإذا أوجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل، فيكون منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة وإلى العبد من حيث هو زنا ونحوه.

وإنّما يخلق الله تعالى هذه في القلب ليظهر من المكلّف ما سبق علمه تعالى بظهوره منه من مخالفة أو طاعة.

وليس للعلم خاصية التأثير ليكون مجبوراً، ولا خلق هذه الأشياء يوجب اضطراره إلى الفعل لأنّه أقدره فيما يختاره ويميل إليه عن داعية على العزم إلى فعله وتركه، إذ من المستمر ترك الإنسان لما يحبّه ويختاره وفعل شيءٍ يكرهه لخوف أو حياء.

فعن ذلك العزم الكائن بقدرة العبد المخلوقة لله تعالى صحّ تكليفه وثوابه وعقابه ومدحه وذمّه، وانتفى بطلان التكليف والجبر المحض، وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر الواحد، أعني: العزم المصمّم مع أنّه مخلوق لله تعالى بواسطة خلقه القدرة عليه، وما سواه من الأفعال الاختياريّة والتروك كلّها مخلوقة لله تعالى، متأثّرة عن قدرته ابتداءً بلا واسطة القدرة الحادثة المتأثّرة عن قدرته تعالى.. إلخ) هذا كلام شيخنا.

وفي شرح العقائد للمولى سعد الدين التفتازانيّ في تحقيق الخلق لله تعالى والكسب للعبد ما يقرب منه، وهو: (إنّ صرفَ العبد قدرته وإرادتَه إلى الفعل كسبٌ، وإيجادَ الله تعالى الفعلَ

عقيب ذلك خلقٌ، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين؛ فالفعل مقدورُ الله بجهة الإيجاد ومقدورُ العبد بجهة الكسب).

قال: (وهذا القدر من المعنى ضروريٌّ وإن لم نقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصّحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده مع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار)». انتهى كلام الشيخ كمال الدين بحروفه[١].

وإنّما نقلتُ كلامه ههنا لتتأمّل في اضطراب شيخه، وتعلمَ مذهبه المخالف لمذهب سائر المحقّقين من أتباع الشيخ الأشعريّ.

قال العلّاة المرجانيّ[٢] في حواشي «شرح العقائد العضديّة» للشيخ جلال الدين الدوانيّ الصديقيّ: «قال ابن الهمام في

(١) الدرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع، (ص ٤٣٣)، مخطوط.

(٢) شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني ثمّ القزاني. ولد رحمه الله سنة ٨١٨١ م. بدأ طلبه العلم في مدرسة أبيه، وبعد إكماله الدراسة في مدرسة والده رحل إلى بخارى ثم انتقل إلى سمرقند وتابع طلب العلم فيه. وبعد مضي أحد وعشر عاماً من طلبه العلم في بخارى وسمرقند رجع إلى قزان. وتوفّي سنة ٦٠٣١ هـ/٩٨٨١ مـ في قزان ودفن فيها عن ٣٧ سنة. [من الترجمة الحافلة في مقدّمة كتاب «ناظورة الحقّ» بتحقيق: أورخان أنجقار وعبد القادر يلمان، دار الفتح بعمان]

«المسايرة» ما محصّله: (إنّ هذه الآيات[١] عمومات تحتمل التخصيص[٢] فهي لا تلجئ إلى بطلان العلم الضروريّ بتعلّق قدرة العبد بمقدوره، وقد وجد ما يوجب التخصيص وهو لزوم الجبر المحض وضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي.

فمحلّ قدرة العبد عزمه عقيب خلق الله تعالى مبادي الفعل من الميل وغيره في باطنه عزماً مصمّماً بلا تردّد وتوجيهه إليه توجّهاً صادقاً لا يشوبه توقّف طالب إيّاه، وهو مسمّى الكسب، فإذا أوجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل فيصحّ نسبته إليه تعالى وإلى العبد) انتهى.

وفيه نظر، بل الحقّ: أنّ تأثير العبد في أفعاله لا ينافي صدورها عن الله تعالى بخلقه وإيجاده» انتهى كلام المرجانيّ بحروفه[٣].

وقال المرجانيّ في موضع آخر منها: «قالوا: هو صرف العبد قدرته وإرادته إلى نحو الفعل، فهي وإن لم توجد الفعل لمانع – هو قدرة الله تعالى وخلقه وإيجاده – إلّا أنّ ذلك لا ينافي

---

(١) مثل قوله تعالى: {الله خالق كلّ شيء} وقوله تعالى {وخلق كلّ شيء فقدّره تقديرا} وقوله تعالى {والله خلقكم وما تعملون}.

(٢) في المطبوع: تحتمل الخصوص.

(٣) حاشية المرجاني ١/٩٤٢

صحّة التأثير وصلاحيّة قدرة العبد له وتعلّقها به، وفيه ما لا يخفى على المتأمّل» انتهى بحروفه[1].

وقال المرجانيّ في موضع آخر منها: «قال ابن الهمام: (موجب الجبر المحض ليس سوى أن لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد فعله، وهو باطل فملزومه مثله. وقولهم أنّ قدرة العبد تتعلّق بالحركة لا على وجه التأثير فيها وهو الكسب.. مجرّد ألفاظٍ لم يحصلوا لها معنى، ونحن إنّما نفهم من الكسب التحصيلَ، وهو ليس إلّا إدخال المعدوم في الوجود، وليس مثل تعلّق القدرة القديمة في الأزل، فإنّ معنى ذلك: نسبة ما هو معلوم الوقوع من المقدورات بأنّها متأثّر في إيجاده عند وقته، لأنّ القدرة إنّما تؤثّر على وفق الإرادة بخلاف القدرة الحادثة فإنّها مع الفعل عندكم فلم يكن تعلّقها إلّا بتأثير، فإمّا أن تعترفوا به أو تبيّنوا معنى محصّلاً ينظر فيه) هذا كلامه.

والحقّ أنّ فعل العبد يصدر عنه بقدرته واختياره وتأثيره ويصدق عليه اسم الفعل حقيقةً، ومع ذلك هو فعل الله موجود بإيجاده وخلقه على الاستقلال على ما هو مذهب الحنفيّة والصوفيّة.. .

---

(١) حاشية المرجاني ١/٥٢.

وأمّا على مذهب الأشاعرة ومن وافقهم.. فليس للعبد فيه تأثير ومدخلٌ سوى تعلّق قدرته وإرادته به، واسم الفعل لا يصدق عليه إلّا مجازاً، ولذلك كان ذلك المذهب كفواً للجبر.

ومال ابن الهمام إلى تخصيص عموم الحكم بمصمّم العزم» انتهى بحروفه[1].

وقال الشيخ المرجانيّ في موضع آخر منها: «ذهب الباقلانيّ إلى إثبات الحال والواسطة بين الموجود والمعدوم وتأثير العبد عنده في الحال، فلا يلزم عليه ما يلزمهم من المحال؛ لأنّ ذلك لا ينافي كون جميع الموجودات بخلق الله تعالى، وتأثير العبد في حدوث الحال الذي ليس بموجود ولا مخلوق، فلا يلزم الجبر والتفويض في شيء.

نعم، مبناه على إثبات الحال والواسطة، وهو رأي في غاية السخافة ونهاية الركاية» انتهى بحروفه[2].

---

(١) حاشية المرجاني ١/٥٢-١٥٢ باختصار.

(٢) حاشية المرجاني ١/١٥٢ باختصار.

وقال علّامة عصره محمّد بن أسعد الدواني الصديقي[1] في «شرح العقائد العضديّة»: «وقد شنّع المعتزلة على الأشعريّ بأنّ قدرة العبد لمّا لم تكن مؤثّرة فتسميتها قدرةً مجرّد اصطلاح، فإنّ القدرة صفة مؤثّرة على وفق الإرادة، وبأن الفرق بين العلم والقدرة بتأثير القدرة وعدم تأثير العلم، وبأنّه لما لم يكن للعبد اختيار فلا يستحقّ الثواب والعقاب.

والجواب: إنّ القدرة لا تستلزم التأثير بل ما هو أعمّ منه ومن الكسب، والفرق بينها وبين العلم بأنّ القدرة تستلزم هذا الأعمّ ولا يستلزمه العلم.

وأمّا عدم استحقاق الثواب والعقاب.. فلا يقدح في أصول الأشعريّ» انتهى بحروفه[2].

---

(١) محمد بن أسعد الملقب «جلال الدين الدواني» نسبة إلى دوان وهي قرية من قرى (كازرون) الشافعيّ، عالم العجم بأرض فارس وإمام المعقولات وصاحب المصنفات. أخذ العلم علن المحيوي والبقال وفاق في جميع العلوم لاسيما العقلية وأخذ عنه أهل تلك النواحي. وله مصنفات كثيرة مقبولة منها: (شرح التجريد) للطوسي، و(شرح التهذيب)، و(حاشية على العضد). مات رحمه الله سنة ٨١٩ هـ. [البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/١٣٠].

(٢) شرح الدواني على العضديّة ١/٥٥٢-٦٥٢

وقال الشيخ المرجانيّ في حواشيه: «لمّا كانت القدرة صفةً مؤثّرةً عند الأشاعرة والمعتزلة لا يتمشى الجواب بأنّها تستلزم الأعمّ منه ومن الكسب» انتهى بحروفه[1].

وقال الشيخ جلال الدين الدواني في ذلك الشرح: «ولنا في مسألة خلق الأفعال رسالةٌ منفردةٌ» انتهى بحروفه[2].

وقال الشيخ المرجانيّ في حواشي شرح العضديّة: «قال فيها: (إذا فتشنا عن حال مبادئ الأفعال وجدنا الإرادة منبعثة عن الشوق، بل هي تأكّد الشوق، ووجدنا الشوق منبعثاً عن تصوّر الأمر الملائم واعتقاد الملائمة من غير معارض، فهذه الأمور لا يتخلّف تحقّق الفعل عن تحقّقها وجميعها بقدرة الله تعالى وإرادته، فإنّ تصوّر الأمر الملائم واعتقاد الملائمة غير مقدور — أي: للعبد - وانبعاث الشوق بعده لازم بالضرورة وانبعاث القوّة المحرّكة بعده ضروريّ.

وتلك الضرورة إمّا عقليّة كما هو مذهب الحكماء أو عادية كما هو مذهب الأشعريّ، فإنّ الأفعال الاختياريّة للعبد

---

(١) حاشية المرجاني ١/٦٥٢

(٢) شرح الدواني على العضديّة ١/٧٥٢

مستندة إلى أمور ليس شيء منها بقدرته وإراته لكن لا يخرج الفعل عن كونه اختيارياً، فإنّ صفة القدرة والإرادة والعلم ليس في شيءٍ من المواد باختيار الموصوف.

ألا يرى أنّ الله تعالى فاعلٌ مختارٌ بالاتّفاق مع أنّ علمه تعالى وإرادته وقدرته ليست مستندة إلى اختياره، إذ لو كانت مستندة إليه.. لتوقّف على العلم والقدرة والإرادة، والمعتزلة لا ينكرون أنّ قدرة العبد وإرادته منه تعالى، فلا يبقى النزاع بين الأشعريّ والمعتزلة إلّا في أنّ قدرة العبد مؤثّرة عند المعتزلة وغير مؤثّرة عند الأشعريّ.

وأنت خبير بأنّ هذا الفرق لا يؤثّر في دفع الشبهة التي تتبادر إلى الأوهام العامية في ترتّب الثواب والعقاب على أفعال العباد، فإنّه لو قال المعتزلة أنّ ترتّب الثواب والعقاب عليها لكون قدرة العبد مؤثّرة فيها فلسائل أن يعود ويقول: هل القدرة والإرادة وتعلّقهما بقدرة الله تعالى وإرادته أو لا؟ ومعلومٌ أنّ المعتزلة لا ينكرون كون القدرة والإرادة وتعلّقهما من الله تعالى كما علم من التفصيل السابق، وصدور الفعل بعد تعلّق الإرادة ضروريّ ونسبة القدرة والإرادة المتعلّقين بالفعل إلى العبد نسبة المقبول إلى القابل لا نسبةُ المفعول إلى الفاعل.

فالشبهة غير منحسمة عن أصلها؛ إذ مثل العبد في كونه معاقباً بالمعاصي مثل من اضطرّ إلى شيءٍ ثمّ عوقب به فإنّ الله تعالى ألقى في قلبه صورة الأمر الملائم واعتقاد النفع فيه ثمّ صار ذلك سبباً لانبعاث القوّة المحرّكة إلى الفعل، وتلك الأسباب مشتاقة إلى مسبّباتها بالضرورة العقليّة عندهم.

فالشبهة لا تندفع بهذا القدر الذي يدّعيه المعتزلة — أعني: تأثير قدرة العبد وإرادته — على ما يظهر بأدنى تأمّل صادق من ذي فطرة سليمة، بل الوجه في دفع الشبهة: أنّ الممكنات لمّا لم تكن في أنفسها موجودة وإنّما وجودها مستفاد من الواجب تعالى فليس لها عليه تعالى حقٌّ حتّى ينسب إليه تعالى في تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب ظلمٌ، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

وليس مثله كمثل من يملك عبدين ثمّ يعذّب أحدهما من غير جريمة وينعّم الآخر من غير سابقة استحقاق؛ فإنّ العبد ليس مخلوقاً للمالك بل هو ومالكه سيّان في أنّهما مخلوقان لله تعالى، فلا حقّ للمالك في العبد إلّا ما عيّنه الله تعالى.

ويناسب هذا الوجه بعينه أنّ الإنسان إذا تخيّل صورة منعّمة وصورة معذّبة لا يتوجّه الاعتراض عليه بأنّك خصّصت هذه

الصورة بالعذاب وتلك الصورة بالنعمة، وليعلم أنّ خلق الكافر ليس قبيحاً وإن كان الكافر قبيحاً كما أنّ تصوّر الصورة القبيحة ليس قبيحاً وإن كانت الصورة قبيحة بل ربّما تصوير الصورة القبيحة على كمال حذاقة الصانع ومهارته في صنعه.

والحقّ أنّ فيض الوجود من منبع الجود فائض على المهيّة الممكنة بحسب ما يسعه ويقبله..) إلخ بحروفه.

(ثمّ اعلم: أنّ للتوحيد ثلاث مراتب:

أحدها: توحيد الأفعال – وهو أن يتحقّق بعلم اليقين أن لا مؤثّر في الوجود إلّا الله تعالى، وقد انكشف ذلك على الأشعريّ رحمه الله تعالى وعلى الحكماء فإنّهم قائلون بأنّ الله تعالى هو الفاعل الحقيقيّ لجميع الممكنات، وأنّ ما عداه بمنزلة الشرائط والآلات. وصرّح به المحقّقون منهم حتّى شيخهم ورئيسهم أبو علي ابن سينا[1] رحمه الله تعالى في كتابه المشهور بـ«الشفاء».

(١) ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله البلخي، العلامة الشهير، الفيلسوف، أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي، ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، منها: (الإنصاف) ؛عشرون مجلدا، (البر والإثم) ؛مجلدان، (الشفاء) ، ثمانية عشرة مجلدا، وأشياء كثيرة ورسائل. مات يوم الجمعة في رمضان سنة ثمان وعشرين وأربع مائة. [سير أعلام النبلاء ١٣٥/٧١].

وهذه المرتبة من التوحيد – وهو توحيد الأفعال – أوّل فتوحات السالكين إلى الله تعالى – ومن نتائج هذه المرتبة التوكّلُ وهو أن يكل أمور كلّها إلى الفاعل الحقيقيّ ويَثِق بِعِنايةِ وُجُودِهِ.

وثانيهما: مرتبة توحيد الصفات – وهو أن يرى كلّ قدرة مستغرقة في قدرته الشاملة، وعلم كلٍّ[١] مضمحلاً عند علمه الكامل، بل يرى كلّ كمال لمعة من عكس كماله كما أنّ الشمس إذا تجلّت وانتشرت أضواؤها على الأعيان فالذي لا يتحقّق عليه الحال ربّما يعتقد أنّ الأعيان مشاركة للشمس في النور لكن المتبصّر يعلم أنّ تلك الأنوار بأسرها نور الشمس ظهرت علينا بحسب قابليّتها ومناسبتها إياها، وهذه المرتبة أعلى من المرتبة الأولى.

وثالثها : مرتبة الذات وهناك الإشارات وينطمس العبارات.. إلخ) هذا كلام الشارح في تلك الرسالة، وهو وإن كان فيه بعض انحراف عن حاق الحقّ إلّا أنّه قد أتى فيها بتحقيقات بارعة، والله الموفّق.

وبها يظهر وهن ما ذهب صدر الشريعة وابن الهمام.

---

(١) في المطبوع: وكلّ علمٍ.

وممّا ينبغي أن يتذكّر أنّ إثبات التأثير للممكن فيما يصدر عنه من الأفعال والآثار بالطبع أو بالاختيار لا يصادم كون الجميع بخلق الله تعالى بلا واسطة وكونه صادراً عنه بالاستقلال، ولا يخالف فتوحات السالكين في توحيد الأفعال.

وأمّا نفي التأثير عن الممكن بالكليّة كما نسب إلى الأشعريّ في المشهور من مذهبه الذي يتداوله عامة أصحابه.. فهو خلاف البديهة ومصادم للحكمة والشريعة» انتهى كلام المرجانيّ بحروفه[1].

قال العلّامة الحقّاني سعد الدين التفتازاني في «شرح مقاصده»: «وقال الإمام الحرمين في «الإرشاد»: (اتفق أئمّة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أنّ الخالق هو الله ولا خالق سواه، وأنّ الحوادث كلّها حدثت بقدرة الله من غير فرق بين ما يتعلّق قدرة العباد به وبين ما لا يتعلّق، فإن تعلّق الصفة بشيء لا يستلزم تأثيرها فيه كالعلم بالمعلوم والإرادة بفعل الغير، فالقدرة الحادثة لا تؤثّر في مقدورها أصلاً..» هذا كلامه.

---

(١) حاشية المرجاني ١/٧٥٢-٨٥٢



ثمّ أورد أدلّة الأصحاب وأجاب عن شبه المعتزلة وبالغ في الردّ عليهم وعلى الجبريّة وأثبت للعبد كسباً وقدرةً مقارنةً للفعل غير مؤثّرة فيه.

والجبر المطلق باطل، وهو أنّ أفعال الحيوانات بمنزلة حركات الجمادات لا تتعلّق بها قدرتها لا إيجاداً ولا كسباً، وذلك لما نجد من الفرق [الظاهر][1] الضروريّ بين حركة المرتعش وحركة الماشي، فبقي الكلام بين الكسبية والقدرية.

لا بدّ أوّلاً من بيان معنى الكسب دفعاً لما يقال أنّه اسم بلا مسمّى؛ فاكتفى بعض أهل السنة بأنّا نعلم بالبرهان أن لا خالق سوى الله تعالى ولا تأثير إلّا للقدرة القديمة، ونعلم بالضرورة أنّ القدرة الحادثة للعبد تتعلّق ببعض أفعاله كالصعود دون البعض كالسقوط؛ فيسمّى أثر تعلّق القدرة الحادثة (كسباً) وإن لم يعرف حقيقته.

قال الإمام الرازي: (هي صفة تحصل بقدرة العبد بفعله الحاصل بقدرة الله تعالى؛ فإنّ الصلاة والقتل مثلاً كلاهما حركة، ويتمايزان بكون إحداهما طاعةً والأخرى معصيةً، وما

---

(١) ساقط من المطبوع.

به الاشتراك غير ما به التمايز، فأصل الحركة بقدرة الله تعالى وخصوصية الوصف بقدرة العبد وهي المسماة بـ(الكسب)، وقريب من ذلك ما يقال: إنّ أصل الحركة بقدرة الله، وتعيّنها بقدرة العبد وهو الكسب، وفيه نظر.

وقيل: الفعل الذي يخلقه الله تعالى في العبد ويخلق معه قدرة للعبد متعلّقة به يسمّى كسباً للعبد بخلاف ما إذا لم يخلق معه تلك القدرة.

وقيل: إنّ للعبد قدرةً تختلف بها النسب والإضافات فقط كتعيين أحد طرفي الفعل والترك وترجيحه، ولا يلزم منها وجود أمر حقيقيّ.

فالأمر الإضافي الذي يجب من العبد ولا يجب عند وجود الأثر هو الكسب، وهذا ما قالوا هو ما يقع به المقدور بلا صحّة انفراد القادريّة وما يقع في محلّ قدرته بخلاف الخلق؛ فإنّه ما يقع به المقدور مع صحّة انفراد القادرية وما يقع لا في محلّ قدرته، فالكسب لا يوجب وجود المقدور بل يوجب من حيث هو كسب اتصاف الفاعل بذلك المقدور.

ولهذا يكون مرجعاً لاختلاف الإضافات ككون الفعل طاعةً أو معصيةً حسناً أو قبيحاً؛ فإنّ الاتصاف بالقبيح بقصده

وإرادته قبيحٌ بخلاف خلق القبيح؛ فإنّه لا ينافي المصلحة والعاقبة الحميدة بل ربّما يشتمل عليهما» انتهى بحروفه[١].

وقال السيّد في موضع آخر منه: «كلامنا في حصول المشيئة والداعية التي يجب معه الفعل أو الترك، ولا خفاء في أنّه ليس بمشيئتنا واختيارنا، وإليه الإشارة بقوله تعالى: {وما تشاؤون إلا أن يشاء الله} وقوله: {قل كل من عند الله} ولهذا ذهب المحققون إلى أنّ المآل هو الجبر وإن كان في الحال الاختيار، وأنّ الإنسان مضطرّ في صورة مختار» انتهى بحروفه[٢].

وقال في موضع آخر منه: «الإنسان مضطرّ في صورة مختار كالقلم في يد الكاتب والوتد في شقّ الحائط، وفي كلام العقلاء: قال الحائط للوتد: (لِمَ تشقّني؟) فقال: (سَل من يدقّني)» انتهى بحروفه[٣].

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام ٤/٢٢٢-٢٢٦ باختصار.

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام ٤/١٣٢.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام ٤/٢٦٢.

وقال الشيخ العلامة عصام الدين[1] في «حواشي شرح العقائد»: «وكون الفعل مقدوراً لله تعالى باعتبار الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب يتّجه عليه أنّ الكسب صرف القدرة، فخالق الصرف إمّا الله تعالى.. فلا شيء للعبد، وإمّا العبد.. فهو خالق بعض أفعاله، ولا ينفع دعوى كونه اعتباريّا في إخراجه عن كونه مخلوقاً للعبد؛ لأنّ مسألة خلق الأفعال تعمّ الأفعال الاعتباريّة.

ألا ترى أنّه جعل الكفر من المخلوقات، وإذا كان كون الفعل موجوداً من الله تعالى وكونه مكتسباً من العبد فهو راجع إلى مذهب القاضي أنّ الفعل تحت قدرتين : تحت قدرة الله تعالى بحسب ذاته، وتحت قدرة العبد بحسب وصفه» انتهى بحروفه[2].

---

(١) عصام الدّين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه من ذرّيّة أبي إسحاق الإسفراييني، وإسفرايين قرية من قرى خراسان. وهو من بيت علم، ونشأ هو طالباً للعلم، فحصّل وبرع، وفاق أقرانه، وصار مشاراً إليه بالبنان. وكان بحراً في العلوم، له التصانيف الحسنة النافعة في كل فنّ، خرج في أواخر عمره من بخارى إلى سمرقند لزيارة الشيخ العارف خواجه عبيد الله النّقشبندي، فمرض بها مدة اثنين وعشرين يوماً، ثم قضى نحبه عن اثنتين وسبعين سنة. وكان آخر ما تلفظ به: «الله». وازدحم الناس للصلاة عليه ودفن بسمرقند قرب الشيخ المذكور. [شذرات الذهب ١٠/٧١٤]

(٢) مجموعة الحواشي البهية على العقائد النسفية ٢/٦٠٢.

وقال السعد[1] في «شرح العقائد النسفيّة»: «فإن قيل بعد علم الله تعالى وإرادته: الجبر لا زم قطعاً؛ لأنّهما إمّا أن يتعلقا بوجود الفعل.. فيجب، أو بعدمه.. فيمتنع، ولا اختيار مع الوجوب والامتناع. قلنا: الله تعالى يعلم ويريد أنّ العبد يفعله أو يتركه باختياره، فلا إشكال». انتهى بحروفه[2].

قال المحقّق ملّا إلياس[3] في حواشي شرح العقائد: «قال قره

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، شافعيّ. قال ابن حجر: ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة، وأخذ عن القطب والعضد، وتقدم في الفنون. وله: «شرح العضد»، «شرح التلخيص»، « شرح العقائد» وغير ذلك. وكان في لسانه لكنة، وانتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق. مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. [بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٥٨٢]

(٢) شرح العقائد النسفية (ص ٣١١).

(٣) الشيخ العلامة الزاهد إلياس بن إبراهيم الكُوراني الشافعيّ، ولد بـ«كوران» وهو إقليم ببلاد الأكراد سنة ١٣٠١ هـ. أخذ بها العلم عن عدّة مشايخ، ثمّ دخل مصر والشام واستقرّ بها. وأخذ عنه شيوخ العصر كالشيخ أحمد الملويّ والشهاب أحمد بن علي المنينيّ. له كتب، منها: (حاشية على شرح جمع الجوامع) و(حاشية على شرح إيساغوجي) و(حاشية على شرح عقائد السعد) و(حاشية على شرح السنوسية للقيرواني). توفّي بدمشق بمدرسة

كمال[1]: وحاصل التفصي عن المضيق هو أن يقال: إرادة العبد هي صفةٌ مخلوقةٌ لله تعالى، هي لذاتها يكون متعلّقة بالمراد، وهذا التعلّق أمرٌ اعتباريّ حاصل من جانب العبد بإرادته فقط، وليس هذا التعلّق أمراً موجوداً.

ثمّ إذا تعلّقت إرادة العبد لذاتها بذلك المراد.. خلق الله تعالى بطريق جري العادة قدرته وفعله معاً موافقين لتعلّق الإرادة، فعلى هذا لا يكون العبد مجبوراً، بل كانت أفعاله الاختياريّة مفوضة إلى تعلّق إرادته.

وكما أنّ حصول صفة الإرادة في الباري تعالى لم تكن اختياريّا ومع ذلك كان تعلّق الإرادة أمراً اختياريّاً وكان لهذا التعلّق مدخلٌ في إيجاد أفعاله الاختياريّة كذلك حصول صفة الإرادة في العبد ولم يكن اختياريّا للعبد، ومع ذلك جاز أن يكون تعلّق صفة الإرادة أمراً اختياريّاً حاصلاً لذاتها، ويكون لهذا التعلّق مدخلٌ في كسب الأفعال الاختياريّة.

جامع العداس سنة ٨٣١١. [طبقات الشافعيّة للشرقاوي (ص ٩٤٤)، الأعلام للزركلي ٨/٢]

(١) إسماعيل القرماني، المعروف بـ«قره كمال» (كمال الدين) مفسر، فقيه، متكلم. من تصانيفه: حواش على الكشاف للزمخشري، وعلى تفسير البيضاوي، وعلى شرح العقائد للخيالي وعلى شرح الوقاية لصدر الشريعة، وعلى شرح المواقف للسيد الشريف. [معجم المؤلّفين ٧٨٢/٢].

وبالجملة: إنّ الله تعالى خلق في العبد صفة الإرادة شرطاً حقيقيّاً في حصول أفعال العبد، وخلق القدرة علّة عادية وشرطاً عادياً في حصول تلك الأفعال لا علّة حقيقيّة بل الخالق حقيقةً هو الله تعالى، هذا هو التحقيق الذي ينبغي أن يكون مراد الأشعريّ»[١].

وقال الشيخ محقّق عصره في مصره إبراهيم الباجوريّ[٢] في «تحفة المريد» شرح «جوهرة التوحيد»: «قال سيّدي إبراهيم الدسوقي: (من نظر للخلق بعين الحقيقة.. عذرهم، ومن نظر لهم بعين الشريعة.. مقتهم، فالعبد مجبور في صورة مختار). والصوفية يشيرون للجبر كثيراً وحاشاهم من الجبر الظاهري، وإنّما مرادهم الجبر الباطني.

والواجب اعتقاده: أنّ بعض أفعاله صادرٌ باختياره والبعض

---

(١) حاشية الكوراني على شرح التفتزاني (ص ٧٤٤).

(٢) إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري: شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء الشافعية. نسبته إلى «الباجور» ولد ونشأ فيها، وتعلم في الأزهر، وكتب حواشي كثيرةً، منها: «حاشية على مختصر السنوسي»، و«تحفة المريد على جوهرة التوحيد»، و«المواهب اللدنية» حاشية على «شمائل الترمذي» وغير ذلك. تقلّد مشيخة الأزهر سنة ١٢٦٣ هـ واستمر إلى أن توفي بالقاهرة سنة ١٢٧٧ هـ. [الأعلام ١/٧١]

الآخر باضطراره، لما يجده كلّ عاقل من الفرق الضروريّ بين حركة البطش وحركة الارتعاش» انتهى بحروفه(١).

وقال العلّامة محقّق أبناء القرن العاشر أبو عبد السلام إبراهيم اللقانيّ في شرحها: «لا يقال: الجبر لازمٌ لكم حيث تجعلوا للعبد تأثيراً في أفعاله؟

قلنا: الجبر المحظور هو الحسيُّ، أمّا العقليّ - وهو سلب الخالقيّة عن العبد - متوجِّهٌ على جميع الفرق ولا يضرّ» انتهى بحروفه(٢).

أقول — وأنا الحقير الواثق بحكم الله — : الحسي والعقليّ ذهب مراراً ما يعلم الفرق بين الجبر الحسيّ والعقليّ، فتأمّله.

وقال الشيخ اللقانيّ أيضاً فيه: «القدرة الحادثة - التي عنها الكسب - عرضٌ مقارن للفعل يخلقه الله تعالى سبحانه عند قصد الاكتساب، فإن قصد فعل الخير.. خلق الله تعالى فيه قدرة فعل الخير إن شاء، وإن قصد فعل الشرّ.. خلق الله تعالى قدرة فعل الشرّ، فكان هو المضيّعَ لقدرة فعل الخير

---

(١) تحفة المريد (ص ٦٠٣ — ٨٠٣)، باختصار.

(٢) هداية المريد ١/٦٧٥

لقصده فعلَ الشرِّ، وذلك كسبه فيستحقّ الذمّ والعقاب» انتهى بحروفه[١].

وقال شيخ الإسلام الأنصاريّ[٢] في «حواشي شرح جمع الجوامع»: «وقد أجرى الله تعالى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً؛ فإذا لم يكن ثمّ مانع أوجد فيه فعله المقدور له مقارناً لهما، والمراد بكسبه إيّاه مقارنة لقدرته وإرادته.

وقال بعض أتباع الأشعريّ المؤثّر فيه القدرتان» انتهى بحروفه[٣].

وقال المحقّق الخيالي[٤] في «حواشي شرح العقائد»: «وأمّا

(١) هداية المريد ١/٤٨٥

(٢) شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدّين زكريّا بن محمّد بن أحمد بن زكريّا الأنصاريّ الشّافِعِي ، ولد (٨٦٢٩هـ) أخذ عن : الحافظ ابن حجر، المحيوي الكافياجي، علم الدين البُلْقِينِيّ، وأخذ عنه : ابن حجر الهيتمي، محمّد الرملي، الإمام الشعراني. توفي (٦٢٩هـ)رحمه الله تعالى. [النور السافر ١/١١١، الطبقات الصغرى].

(٣) حاشية زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع ٤/٥٠٣-٦٠٣، باختصار.

(٤) أحمد بن موسى الخيالي الرومي (٩٢٨ - ١٦٨ هـ)، قرأ على والده وعلى خضر بك، وبرع في العلوم العقلية وفاق أقرانه. وكان كثير الدرس قليل

أنّ ذلك الاختيار ليس من العبد؛ لأنّه لا يوجد شيئاً فيكون من الله فيلزم الجبر.. فذلك مذهب الأشعريّ وهو جبر متوسّط.. إلخ، فكون الاختيار من الله تعالى لا يستلزم الجبر كما أنّ صدور إرادته تعالى عن ذاته بالإيجاب لا ينافي كونه تعالى فاعلاً مختاراً بالاتّفاق» انتهى بحروفه(١).

وقال المحقّق القريمي(٢) في «حواشي شرح العقائد»: «الكسب له دخل في صدور الأفعال الاختياريّة حتّى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: (إنّ القدرة التي عمل بها العبد

الأكل حتى صار نحيفاً بحيث إنّه كان يحلق بإصبعه السبابة والإبهام ويدخل فيها يده فينتهي إلى عضده. وله مصنفات، منها: «حواشي شرح العقائد»، وحاشية على أوائل «حاشية التجريد ». ومات وله ثلاث وثلاثون سنة شاباً ولو عاش لزاحم الشريف وأضرابه. [البدر الطالع ١/١٢١، الأعلام ١/٢٦٢]

(١) المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية (ص ٢٩٣).

(٢) أحمد بن عبد الله القريمي: أديب بالعربية والفارسية والتركية، من العلماء، أصله من (القريم). وفي أيامه فتح السلطان محمد الفاتح إستانبول، وقضى على مملكة الرومان، فكان القريمي من المقربين إليه. صنف كتبا عربية وفارسية: «المعول» حاشية على «المطول» للتفتازاني، «مصباح التعديل في كشف أنوار التنزيل» حاشية على البيضاوي، وغير ذلك، ودفن في جوار قبر الفاتح. [الأعلام ١/١٥٩]

المعصيّة هي بعينها تصلح لعمل الطاعة، وهذه الأمور مرتّبة على صرف القدرة التي أحدثها الله تعالى في العبد لإحداثها) انتهى بحروفه، فتأمّل» انتهى بحروفه.

أقول – وأنا أحقر المخلوقات مضيّع الأوقات الذي عامله ربّه الحليم بما هو أهله لا بما هو أهله - : كلّ الفرق الذين ميّزهم الحقّ سبحانه وتعالى بنور العقل عن سائر الحيونات البحريّة والبريّة اتّفقوا على أنّ الحقّ جلّ جلاله وعزّ مجده وكماله فاعلٌ مختارٌ وهو الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، وأنّ كلّ ما يفعله الحقّ عزّ وجلّ من خير وشرٍّ لا يخلو عن مصلحة جليلة تليق بجلال فاعله.

قال الوليّ العارف بربّه الشيخ العلّامة مصباح أبناء القرن العاشر وبركتهم عبد الوهّاب بن أحمد بن علي الشعراويّ[1] قدّس سرّه وعمّ علينا برّه في «مننه الكبرى»: «فإن قيل: إذا كان فعل العبد خلقه الله تعالى فكيف سمّيتموه في حقّ العبد معاصٍ؟



(١) أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي الشعراني، من علماء المتصوفين. ولد في قلقشندة (بمصر) سنة ٨٩٨ هـ ونشأ بساقية أبي شعرة (من قرى المنوفية) وإليها نسبته: (الشعراني، ويقال الشعراوي) وتوفي في القاهرة سنة ٣٧٩ هـ. [الأعلام للزركلي ، ١٨١/٤]

فالجواب: قد قال الله تعالى: {الله خالق كلّ شيء} فخلق الحسن والقبيح ولكن من الآداب أن لا يثني على الحقّ تعالى إلّا بما هو حسن في العرف، فلا يقال: خالق القردة والخنازير وإن كان ذلك حقّاً.

فمثال الطاعات والمعاصي مثال صندوقين من المسك، [وكتب على ظاهر أحدهما مسك وعلى ظاهر الآخر زبل] فهل ينقلب المسك زبلا بكتابة الزبل عليه؟ لا، والله لا ينقلب، بل هو مسك من حيث إنّه فعل حكيم عليم، والله تعالى أعلم» انتهى بحروفه(١).

فجعل الله تعالى عبده مختاراً في فعله وإقداره عليه وعلى تأثيره فيه ولو لا قامت الحجّة عليه يوم القيامة هل هما من الممكنات التي تتعلّق قدرة الحقّ سبحانه وتعالى به ولا تنافي كمالاته الغير المضبوطة أم لا؟

فإن أذعنتم الشقّ الأوّل أيّتها الأشاعرة فما هذه الدقائق التي سودتم بها الأوراق بحيث لا يدري كم أحد بقيعة إلخ.

---

(١) لطائف المنن (ص ٣٠٣)، باختصار.

وإن اخترتم الشقّ الثاني.. فما الذي حبسكم عليه مع أنّكم حملة الشريعة الغرّاء ووارثوا شارعها صلّى الله عليه وسلّم صلاةً لائقةً بعصمة المصلّى وجلالة المصلّى عليه.

اللهمّ هذه مسألة تحيّر فيها أكثر فحول أمّة حبيبك المصطفى فضلاً عن مثل الجاهل الذي وسع عليه حلمك وإلّا لمّا قبل الأرض أن تحمله، فلا تؤاخذني بهذا الذي قلته من جانبي؛ فإنّي لا أعتقده بل هو قولٌ صوريٌّ صورت بها لبعض إخواني في دينك القويم، بل هذا الكلام أيضاً مع ذلك البعض وإن خاطبتك لأنّك غنيّ عن الكلام والقول وإلّا.. فما لمثلي الجاهل الصرف أن يتعرّض على أولئك الأئمّة ناصري الأمّة، بل هم على الحقّ الصابح واللوم عليّ حيث لم أفهم [كلامهم][1] لغلط عنف القلب بالذنوب لكنّك سامحتني وأخرت أمري إلى يوم عظيم، فإن عفوت عنّي فذلك من فضلك ولطفك وإلّا.. فمن عدلِك، وكلّها من كمالاتك وأنت فاعل مختارٌ وأمورنا بيدك ونحن عبيدك الضعفة فالحمد لك [منك][2]، وأمّا نحن.. فلا نحصيه.

(١) ساقط من «أ».

(٢) ساقط من «أ».

قال الشيخ الفضالي الشافعيّ[١] — أستاذ الباجوريّ كالشرقاويّ — في «كفاية العوام»: «والحقّ أنّ العبد لا يخلق أفعال نفسه وليس مجبوراً بل إنّ الله تعالى يخلق الأفعال الصادرة من العبد مع كون العبد له اختيار فيها.

قال السعد في «شرح العقائد»: «وهذا الاختيار لا يمكن أن يعبّر عنه بعبارة، بل الشخص يجد بين حركة يده إذا حرّكها وبين ما إذا حرّكها الهواء قهراً فرقاً» انتهى بحروفه[٢].

وإنّما نقلت هذا الكلام وإن لم يعد علماً جديداً زائداً على النقول المارّة للتبرّك بكلامه وليعلم أنّ نقله عن الشرح العقائد فيه صريحاً.

وههنا تنبيهان:

الأوّل: أنّ ما مرّ عن المحقّق ابن الهمام صاحب «المسايرة» من عدّه قوله تعالى: {لا إله إلّا هو خالق كلّ شيء} من العامّة المخصّصة بما سوى مقدور العبد يأباه ما بعده من

(١) محمد بن شافعيّ الفضالي، فقيه مصري شافعيّ، هو أستاذ الباجوري. من كتبه «كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام» وللباجوري حاشية عليه. توفي سنة ١٢٣٦ هـ. [الأعلام للزركلي ٦\١٥٥]

(٢) تحقيق المقام شرح كفاية العوام (ص ١٧٩).

قوله تعالى: {فاعبدوه} كما يعلمه كلّ ذي درية صادقة، نبّه عليه الشيخ العلّامة حسين الحسيني الخلخاليّ[1] في «حواشي شرح العقائد العضديّة» ولله تعالى درّه.

والثاني: يفهم كلام السعد رحمه الله تعالى في كتبه أنّ قصد العبد ليس مخلوقاً لله تعالى ويأبى جلالته أن يكون مراده بل إنّما يفهم مثلي في ضعف الإدراك خلاف مراده وهو قوله في «التلويح شرح التوضيح شرح التنقيح»: «الكسب قصد القلب وهو من الأمور اللّاموجودة واللّامعدومة فلا يرد عليه أنّ الصرف فعل موجود فيستند إلى الباري تعالى» انتهى بحروفه.

وللعلّامتين حسن الفنّاري الملقّب بـ«چلبي»[2] وجدّه ملّا

(١) السيد حسين الحسيني الخلخالي أحد مشاهير المحقّقين والعلماء العاملين، أخذ عن العلامة حبيب الله الشهير بـ«مرزاجان الشيزاري» وكثير، وعنه أخذ: عبد الكريم بن سليمان بن عبد الوهاب الكوراني. وله مؤلفات كثيرة، منها: «إثبات الواجب»، وحاشية على «حاشية العصام على البيضاوي». توفي في سنة أربع عشرة بعد الألف (١٠١٤ هـ) . [خلاصة الأثر ٢/ ١٢٢]

(٢) حسن شلبي - ومعناه سيدي - بن ملا شمس الدين محمد شاه بن العلامة المولى شمس الدين محمد بن حمزة الرومي الحنفي ويعرف كسلفه بـ«الفناري» وهو لقب لجدّ أبيه لأنّه فيما قيل لما قدم على ملك الروم

خسرو[1] في حاشيتهما على «التلويح» كلامٌ حسن لا خاسر، بل مليح، ونقله ههنا يوجب الطول على هذا الطول.

وقوله في شرح «العقائد» و«المقاصد» بعد ذكر حجّة المعتزلة: «والجواب: إنّ ذلك إنّما يتوجّه على الجبريّة القائلين بنفي الكسب والاختيار أصلاً، وأمّا نحن.. فنثبته».

وقوله في «شرح العقائد»: «فإن قيل: فيكون الكافر مجبوراً في كفره والفاسق في فسقه فلا يصحّ تكليفهما بالإيمان والطاعة؟

أهدى له فنياراً فكان إذا سأل عنه يقول: «أين الفنري؟» فعرف بذلك. ولد سنة أربعين وثمانمائة ببلاد الروم، ونشأ بها فاشتغل على ملا فخر الدين وملا علي طوسي وملا خسرو حتى برع في الكلام والمعاني والعربية والمعقولات وأصول الفقه ولكن جل انتفاعه بأبيه وعمل حاشية في مجلد ضخم على «شرح المواقف» وأخرى على «المطول» كبرى وصغرى، وأخرى على «التلويح» وغير ذلك. مات في جمادى الآخرة سنة ست وثمانين. [الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢٢١/٣]

(١) محمد بن فرامُرز بن علي، المعروف بـ«ملا - أو منلا أو المولى — خسرو»، عالم بفقه الحنفية والأصول، رومي الأصل. تبحّر في علوم المعقول والمنقول، وتولى التدريس في زمان السلطان محمد بن مراد بمدينة بروسة. وولي قضاء القسطنطينية، وتوفي بها، ونقل إلى بروسة. من كتبه «درر الحكام في شرح غرر الأحكام»، و«مرقاة الوصول في علم الأصول»، وحاشية على «المطول»، وحاشية على «التلويح» في الأصول، وغيرها. توفي سنة ٥٨٨ هـ [الأعلام للزركلي ٣٢٨/٦]

قلنا: أراد منهما الكفر والفسق باختيارهما، فلا جبر، كما أنّه علم منهما في الأزل الكفر والفسق بالاختيار، ولم يلزم تكليف المحال».

وقوله فيه: «فإن قيل: بعد تعميم علم الله تعالى وإرادته الجبر لازم قطعاً.. إلخ.

قلنا: الله تعالى يعلم ويريد أنّ العبد يفعله أو يتركه باختياره فلا إشكال».

وقوله فيه في بيان الاستطاعة: «وبالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل؛ فإن قصد فعل الخير.. خلق الله تعالى قدرة فعل الخير، وإن قصد فعل الشرّ.. خلق الله تعالى قدرة فعل الشرّ، فكان هو المضيّع لقدرة فعل الخير فيستحقّ الذمّ والعقاب.. إلخ».

ثمّ إنّ الله تعالى حبّب لي أن أذكر هنا جميع المذاهب بالتفصيل الذي كنت نقلته عن «المواقف» وشرحه في كتابنا «كوثر الجنّة في عقيدة أهل السنّة»:

قال العلّامة ناصر السنّة عضد الحقّ عبد الرحمن الإيجي[1] في

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الإيجي، ولد

«المواقف» والسيّد الشريف على الجرجاني[1] قدّس سرّه في شرحه في (المرصد السادس): «أفعال العباد الاختياريّة واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعريّ.

(وقالت المعتزلة) أي: أكثرهم: هي (واقعة بقدرة العبد وحدها) على سبيل الاستقلال بلا إيجاب، بل باختيار (وقالت طائفة) هي واقعة (بالقدرتين) معاً.

ثم اختلفوا: (فقال الأستاذ بمجموع القدرتين على أن يتعلقا جميعاً بالفعل) نفسه وجوز اجتماع المؤثرين على أثر واحد،

بـ«إيج» من نواحي «شيراز» بعد السبعمائة، وأخذ عن مشايخ عصره ولازم الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ البيضاوي وغيره. وله: «شرح المختصر» و«المواقف» في علم الكلام وغير ذلك. وأنجب تلامذة عظاماً اشتهروا في الآفاق، مثل: شمس الدين الكرماني وضياء الدين العفيفي وسعد الدين التفتازاني وغيرهم . جرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه بالقلعة فمات مسجوناً في سنة ٦٥٧هـ. [الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣/١١٠.]

(١) علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، عالم بلاد الشرق؛ كان علامة دهره، وكانت بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات ومحاورات في مجلس تمرلنك؛ وله تصانيف مفيدة، منها: «شرح المواقف» للعضد، و«شرح التجريد» للنصير الطوسي وغيرهما، ويقال: إنّ مصنفاته زادت على خمسين مصنفاً. مات سنة أربع عشرة وثمانمائة. [بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/١٩٦]

(وقال القاضي: على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد) بصفته، أعني: (بكونه طاعة ومعصية) إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى .. .

(وقالت الحكماء وإمام الحرمين): هي واقعة على سبيل الوجوب وامتناع التخلّف (بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد) إذا قارنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع.

(والضابط) في هذا المقام (أنّ المؤثر إما قدرة الله أو قدرة العبد) على الانفراد كمذهبي الشيخ وجمهور المعتزلة (أو هما) معاً، وذلك إمّا (مع اتحاد المتعلّقين) كمذهبي الأستاذ منا والنجار من المعتزلة (أو دونه) أي: دون الاتحاد (وحينئذ: فإمّا مع كون إحداهما) أي: إحدى القدرتين (متعلقة للأخرى و) لا شبهة في أنّه (ليس قدرة الله متعلّقة لقدرة العبد) إذ يستحيل تأثير الحادث في القديم فتعيّن العكس، وهو أن تكون قدرة العبد صادرة عن قدرة الله تعالى وموجبة للفعل وهو قول الإمام والفلاسفة.

(وإمّا بدون ذلك) أي: بدون أن تكون إحداهما متعلّقة للأخرى وهو مذهب القاضي» انتهى بحروف الحبرين بل البحرين لكن مع نوع اختصار[1].

---

(١) شرح المواقف ٩/٣٦١-٥٦١، باختصار.

ثمّ إنّي – وأنا الحقير – لمّا وجدت محمّد الصالح اليمني قد أطال البحث في مسألة الكسب في كتابه «العلم الشامخ في إيثار الحقّ على الآباء والمشايخ» وفي حواشيه «الأرواح النوافيخ»، رأيت لائقاً أن ألخّص ما فيها وأجعله ذيلاً لهذه الرسالة؛ لأنّه من المحقّقين وإن دعاه غيرته إلى الطعن بالأولياء الصالحين خاصّة محي الدين ابن عبد الله محمّد بن علي العربيّ، بل كفّره وكفّر من لم يكفّره، وذلك لأنّه وجد في كتابه «الفتوحات المكّيّة» ما لا يجري على منوال عقيدة الموحّد.

وأمّا الشيخ العلّامة الوليّ العارف عبد الوهّاب الشعراني فقال في «الأجوبة المرضيّة» وغيرها: «إنّ ما في «الفتوحات» من... إلخ من دسائس أعداء الشيخ، وحذفتُه حال اختصاري «الفتوحات»» انتهى معنىً.

وأعظم من ذلك طعنُهُ بشيخ السنّة وكشف الغمّة عن جميع الأمّة الإمام الأشعريّ في مواضع من كتابه المذكور، ولفظه الحريّ بأن يلفظ ولا يحفظ: «وأمّا الأشعري.. فأين أثره الصالح في الكتاب والسنّة الذي انتفع به منتفع وأهدى به متّبع إنّما جاء منه هذه الأنظار الشائتة.. إلخ».

أقول – وأنا الحقير – ناصراً للشيخ وإن لم أكن أهلاً للنصرة بل لجمع الدراهم في الصرة على أنّه قدّس سرّه ممّن نظرهم الله تعالى إيّاه وجعله من علماء الأئمّة المحمّديّة صلّى الله عليه وسلّم تابعين له بلا مخالف سوى أهل الأهواء الغير المعتدّ بهم وإن امتلأ بهم وبصحفهم الدنيا:

قوله: (أين أثره الصالح) تهوّر عظيم، كيف مع أنّه قدّس سرّه ألّف تفسيراً في ستّمائة مجلّد وهو في الخزانة النظاميّة ببغداد كما صرّحه الوليّ العارف سيّدي عبد الوهّاب الشعراوي في «لطائف المنن الكبرى» منقولاً عن الشيخ العلّامة مجدّد الدين على رأس التسعمائة الجلال السيوطيّ.

ألا يكفي لمحمّد الصالح هذا التفسير الذي لا يطيقه إلّا ذو القوّة القدسيّة؟ وكفاه شاهداً لجلالته إحيائه السنّة السنيّة بعد قتلها بسيوف المعتزلة وحامل رايتهم محمّد بن عبد الوهّاب بن سلام الجبائيّ.

قال شيخ الإسلام بالقاهرة في «فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد»: «..بضمّ الجيم وتشديد الياء نسبة إلى (جُبًّا)

قرية من قرى البصرة، وقيل: بتخفيفها: قرية من قرى (كازورن) أو من قرى (تستر)» انتهى بحروفه[١].

وقال الشيخ محمّد البازي في «بغية الطالبين» حاشية «جمع الجوامع»: «تبع شيخ أبا علي الجبائيّ أربعين حتّى صار إماماً للمعتزلة، فلمّا أراد الله تعالى نصر دينه شرح في صدره لإظهار الحقّ فغاب عن الناس خمسة عشر يوماً ثمّ خرج إلى الجامع وصعد المنبر وقال ما قال إلى آخر ما أطال» انتهى بحروفه.

وَأَوْفَيْتُ[٢] – وأنا الحقير – معظم مناقبه في كتابنا «كوثر الجنّة في عقيدة أهل السنّة»، وذكرت غالب ما وقع فيه المخالفة بينه وبين المعتزلة في كتابنا «الذهب الأشرفي في مذاهب المتكلّم والفلسفيّ»، فمن طالعه يجد فيه ما يشهد حسبة لطول باع الأشعريّ بل لتناول يديه على الثريا.

وكفاه أيضاً كونه من نسل الصحابيّ الصالح الذي أفتى في حياة النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم وهو أبو موسى الأشعريّ

(١) فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد (ص ٢٥١).

(٢) في «أ»: ووافيتُ.

وليس بينهما إلّا ثمانية رجال كما قال المحقّق ملّا إلياس في حواشي «شرح العقائد» وغيره في غيرها.

وقال الشيخ الشهاب ابن حجر(١) في كتاب (الشهادات) من «التحفة»: «المراد بهم(٢) في الأزمنة المتأخرة إماماها أبو الحسن الأشعريّ وأبو منصور الماترديّ» انتهى بحروفه(٣).

وقال الشيخ الشهاب القليوبي(٤) في حواشي شرح المحلّي

---

(١) هو أحمد بن حجر الهيتمي السعدي ، الأنصاري ، شهاب الدين أبو العباس . ولد في محلة أبي الهيثم بمصر ، ونشأ وتعلم بها. فقيه شافعي . مشارك في أنواع من العلوم . تلقى العلم بالأزهر ، وانتقل إلى مكة وصنف بها كتبه وبها توفي. برع في العلوم خصوصاً فقه الشافعي . مات رحمه الله سنة ٣٧٩ هـ. [الأعلام ، ١/٢٢٢]

(٢) أي: بأهل السنة والجماعة.

(٣) تحفة المحتاج مع الحواشي ١٠/٢٣٢.

(٤) الشيخ العالم العلّامة شهاب الدين أحمد القَلْيُوبِيّ، كان رضي الله تعالى عنه حاوياً لجميع العلوم من فقهٍ، وحديثٍ، وتفسيرٍ، ونحوٍ، ومعانٍ، وبيانٍ، وأصول دينٍ وفقهٍ، وعلم الحرفِ، وعلم الطّبِّ، وعلم الميقاتِ، وعلم الرملِ، وعلم الأسماءِ، وعلم الكاف الصحيح. وكان علماء عصره يسمّونه جنديّ العلماء. ألّف كتباً كثيرة في العلوم المتقدّمة وغيرها. توفّي رحمه الله في تاسع عشرين من شوّال سنة تسع وستّين بعد الألف ١٠٦٩ هـ، ودفن قريباً من تربة الشيخ اليابلي بقرافة المجاورين. [طبقات الشرقاوي (ص ٤٣٧)]



للمنهاج: «هما على ما كان عليه النبيّ صلّى الله عليه وسلّم» انتهى بحروفه[1]، ومثله في فتاوى الشيخ محمّد الخليليّ المقدسيّ[2].

وقال الوليّ الشعرانيّ في «اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر»: «وقد كان الماتريديّ إماماً عظيماً في السنّة كالشيخ أبي الحسن الأشعريّ» انتهى بحروفه[3].

وَوَافَيْتُ الكلامَ في الباب في «الكوثر» المذكور.

نعم هذا اليمنيّ واسع الاطلاع في العلوم حيث صنّف فيها كتباً جليلةً، منها: «المنار شرح البحر الزخار»، و«نجاح الطالب»، و«الأبحاث المسدّدة»، و«الإتحاف»، و«العلم الشامخ»، و«الأرواح النوافخ» إلى غير ذلك.

وقال رحمه الله في ديباجة «العلم الشامخ»: «اللهمّ إنّه لا مذهب لي إلّا دين الإسلام»[4]، وصرّح في مواضع منه أنّه لا يقلّد أحداً من أئمّة الشريعة والعقيدة.

---

(١) حاشية القليوبي على شرح المحليّ ٤/٣٢٣.

(٢) فتاوى الخليلي على المذهب الشافعي ٢/٥٤٢

(٣) اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر (ص ٧١).

(٤) العلم الشامخ (ص ٣)

وأنا الحقير لا أنكره نظراً إلى آثاره الجليلة على أنّه في مسألة خلق الأفعال مصيب في ظنّي، بل من سبر كتبه ومارس كلامه لم يجوّز أن يوجد مثيله في التحقيق، لكن طعنه بالأولياء لا بدّ وأن يقشعرّ به جلود محبّيهم.

وهذا الكلام وقع في البين، فها أنا الآن أرجع إلى المقصود بتوفيق من إليه أعود:

قال ذلك المحقّق العلّامة اليمني في «العلم الشامخ»: «اعلم: أنّه لو لم يبحث الناس هذا البحث لم يكن مما يعني العاقل، ولا أدري ما أوّل هذا الخلاف، وكيف غرسه الشيطان [ونماه؛ حتّى جار على أفاضل الأمّة، وصيّروه من مهمات الدين].

حتّى صنّف البخاري كتاباً في خلق الأفعال، وذكر في الصحيح شيئاً من ذلك، وليته صان تلك المكرمة التي فاز بها في الحديث، ولكنّه أتى بما لا يزيد العاقل عند سماعه على التسبيح، وفعل غيره من أفاضل الأمّة نحوه.

قال الأشعريّ أنّ فعل العبد بخلق الله تعالى ابتداءً ويخلق الله له قدرة حال الفعل لا قبله ولا أثر لها، ولذا جزموا أنّ مذهبه من الجبر المحض كما صرّح به غير واحد كالإمام الحرمين

والرازي والسمرقندي وشارح الطوالع وغيرهم، وكذا البياض من الماتريدية وذكر أنّ القول بإيجاب القدرة مذهب الفلاسفة وهو يسمّى الأشعريّ وأصحابه أهل الجبر المتوسّط وقول جهم الجبر المحض.

وقال الأشاعرة أيضاً: هذا المذهب - أي: مذهب الأشعريّ - دفع للضرورة الفارقة بين المختار والمضطرّ ولا سبيل إلى اعتزال، وتعلّق المدح والذمّ ونحوها أمر قاهر فلا بدّ لنا من إثبات متعلّق لها مع تجنّب الاعتزال ومع الإصرار على مذهب الأشعريّ {إنّ الله تعالى خالق كلّ شيء}.

قال الرازي وغيره: والقدرة التي لا أثر لها كما زعمه الشيخ لا يصلح للتفرقة المذكورة ولا فرق بين وجودها وعدمها..، ولنبتدأ بذكر حجج المعتزلة لأنّ القول فيها أقرب، ولميل الأشاعرة إلى الاعتراف بها واعتذارهم بالكسب.

الأولى: التفرقة الضروريّة بين حركة الساقط والصاعد، والمرتعش والباسط، والحيوان والجماد، وهذه الحجّة اعترف بها الأشاعرة وتعلّقوا بالكسب.

الحجّة الثانية: تعلّق المدح وغيرها بالفاعل من حيث أنّه

فاعل دون شكله ولونه ودون سوطه وسيفه، وهذا أمر ضروريٌّ، ودان له كثير من الأشاعرة وفرّوا إلى الكسب، ويأتيك قريباً خيبة الاعتماد عليه ولنقتصر هاتين الحجّتين من الحجج العقليّة المحض وهي كثيرة، وهاتان أجلاها والخصم يعترف بهما، ومن لم يعترف بهما فقد شهد على نفسه بالمكابرة كالجبريّة المحض:

وليس يصحّ في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى الدليل

واعلم: أنّ الأشاعرة وإن اعترفوا ههنا بالفرق الضروريّ بين المختار كالصاعد والمضطرّ كالمترديّ ينقضون ذلك أتمّ النقض وواضحه؛ لأنّهم يقولون معنى كونه فاعلاً أنّه قام به الفعل ككونه أسود لا أنّه حصّله فلأكل ليس من فعل الآكل ونحو ذلك حتّى أفضى الحال بسعد الدين التفتازانيّ إلى التعجّب من المعتزلة كيف خفي عليهم ذلك.

فنقول لهم: إن أَرَدْتُمْ بقولكم (قام به) أي: حلّه كما هو شأن الأسود.. فهذا رجوع إلى إخوانكم المجبرة المتسترة، وإن أردتم أنّه قام به بمعنى: أنّه تابع له في التحقيق فإمّا أن ترجعوا بالتبعيّة إلى الحلول إو إلى الإتحاد.

وعلى الجملة: فالهينمة[1] بلفظِ (قام به) مغالطة.

فإن أردتم بها شيئاً في معنى إخراج العبد له من العدم إلى الوجود.. فهو قولنا، وإن أردتم بها ما ليس كذلك أيّ شيء كان بعد إخراج التأثير.. فهو الجبر.

وهذا مع دعواهم على اللغة أنّ (أكلاً) مثلاً ليس من فعل الآكل بل من قام به الأكل، ولا بدّ أن يراد بـ«قام» غير «أوجد» لأنّه قسيمه في عباراتهم، ولا يخفى على المنصف أنّه أوقعهم الخطأ في المعنى في الخطأ الآخر وهو الدعوى على مفهوم اللغة.

وأمّا حجج الأشاعرة، فلعمري لو أنصف الناظرون فيها ورأى كلٌّ منهم أنّه عبد ربّه لا ينبغي له أن يعدل به.. لمّا قال بهذه الهفوة عاقلٌ. ولقد يقول الإنسان في ابتداء الحال أنّ تطبيق هذا الجمّ الغفير من العلماء أهل النظر والتحقيق في المعقول والمنقول بعيد، وأنّه يستحيل اجتماعهم من دون حامل دينيّ قويّ، فما زلنا هكذا في ابتداء الطلب حتّى أفنيتُ شعل عمري في تفتيش كتبهم غير مصادق لنقل المعتزلة، فعاودتها المعاودة سيّما كتب الفنّ من مطوّل أو مختصر ما لا أعدّ ولا أحصي،

---

[1] أي: كلام لا يفهم.

دَعْ عنك كتب المعتزلة فما زلتُ كذلك مستعيناً بالإنصاف والقصد الصالح مصلحاً للظنّ بكلّ المسلمين حذراً، مشغلاً، قلعاً في المزالق، ملتجأً إلى ربّي وله المنّة كالغريق غير السابح، عائذاً باللوم على نفس،ي قاضياً على نظري بالقصور وعدم الوصول إلى حقيقة مرادهم لا لدقّةٍ في المقام فإنّ العلم الضروريّ الفطريّ حاصل قاضٍ بالاختيار لا يزيله إلّا المكابرة.

لكنّي نظرتُ إلى ما ذكرت فاستيقنت بعدُ وشرح الله تعالى صدري بأنّ الحامل من حيث الحقيقة – وإن كان لا يقرّ به أحدٌ – إنّما هو ذلك الداء القديم، وما طبقت عليه عوالم الفرق من مراعات الأسلاف وإيثارهم على الكتاب والسنّة وإطراح الفطرة حتّى يتأوّلون صرائح المعقول والمنقول، ويردّونها إلى قول أسلافهم.. إلخ.

ولعلّك تقول: لقد تجاسرت على أفاضل خير أمّة، وهوّنت ما عظّمه نبيّ الرحمة صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فإنّ العلماء ورثة الأنبياء، ومن أنت أيّها المسكين؟

فأقول: أنا أحد عبيد الملك الكبير الذي لم يخطر عطاه عن أحد ولا قصّره على عدد، ولقد أحمد الله على أنّي لم أر

ولم أسمع في المتأخّرين لي مشاركاً في الاكتفاء بالانتساب إلى الإسلام جملة، وإطراح التزام مذهبٍ معيّن.. إلخ.

وهذا بحث في الكسب الذي تخيّل الأشعريّة أنّ له حقيقة ومفهوماً وأنّه لفظ تحته معنىً.

واعلم أوّلاً: إنّهم قد فصلوا الخطاب بينهم وبين الناس وقالوا: ليس معنى (فعل زيد كذا) أنّه أوجد أو حصّل أو نحو ذلك؛ إذ كلّ أثر فهو للقدرة القديمة ليس إلّا، قالوا: وإنّما معنى (فعل): قام به الفعلُ، إمّا حلّه أو صار ذا كذا، كقولنا: (اسودّ وابيضّ)، فالذي نحاوله الآن من الكسب شيء من هذا القبيل الذي له التأثير.

إذا عرفت ذلك لم يبق للكسب معنىً يطمع به في صلاحيّته لتعلّق مدح أوذمّ ونحوهما لأنّهما إنّما تتعلّق بالفاعل من حيث أنّه أثّر وحصّل لا من حيث أنّه وقع له نسبة ما، فإنّ النسبة حاصلة للشجرة بقولنا: (تحرّكت الشجرة) فلم يخلص ذلك من الجبر، وتسويتهم بين قولنا: (أكل) و(شرب) و(صعد) و(هبط) و(قام) و(قعد) وبين قولنا: (اسودّ) و(ابيضّ) و(احمرّ) افتراءٌ على اللغة مبين، يقابل بقول العرب في أشباهم الماضين:

وفي الفلاسفة الماضين معتبر   يا طالما خبطوا فيهم وما عسفوا

وقد أتوك بمين من حديثهم   يكاد يضحك منه الحبر والصحف

وكلّ عاقل يعرف الفرق بين المعنيين كما أقرّوا به بين (صعد) و(سقط) مع أنّ نسبة الصعود وسقوط هنا حاصلتان له وكذلك (احترك زيد) و(احتركت الشجرة).

وتعجّب التفتازاني من المعتزلة كيف خفي عليهم ذلك، ولقد بلغ في ذلك غاية الوقاحة[١] والغلوّ في المكابرة، وكشف لنا عمّا لم نكن نظنّه بعاقل من وهن السريرة وإطراح الحياء، وشهد لنا بهذا عقل كلّ عاقل، وما يبقى بعد هذا مطمع إلّا المباهبة ، اللهم اشهد:

إذا كان هذا الدمع يجري صبابة   على غير ليلى فهو دمع مضيع

نسأل الله العافية.

واعلم: أنّ هذه الفريّة جرّتهم إلى التزام صفة لله تعالى قائمة به ألجأتهم لتطرد لهم هذه الدعوى، فأثبتوا صفةً سموها: (التكوين)، فلزمهم أن يكون الله سبحانه وتعالى محلّاً

---

[١] الوَقَاحَةُ بالفتح: قِلّة الحياء. (المصباح المنير، مادة: و ق ح).

للحوادث، فقالوا: (هي أمر اعتباريّ ونسبته بين الخالق والمخلوق فلا بأس بقيامها بالبارئ تعالى) هكذا حقّقه ابن الحاجب والعضد والسعد.

فنقول لهم: قولنا: (فعل الله تعالى، يفعل) و(فعل العبد) طريقة واحدةٌ في اللغة، فإن تمّ ذلك في حقّ الله تعالى فهو جارٍ في حقّ العبد بلا تفرقة، فيكون الفاعل من حصّل الفعل وهو على كلّ حالٍ قائمٌ به على هذا الزعم وإن كان معنى الفعل يلزم أن يكون صفة ثبوتيّة في حقّ العبد فهي كذلك في حقّ الله تعالى لاتّحاد الطريقة، فإنّ الوضع لم يكن إلّا باعتبار أمرٍ كليّ غير ناظر إلى خصوصيّة فاعل، وهذا لا يشكّ فيه من ينصف ممّن يعرف ذلك، والله الهادي.

إذا حقّقت هذا.. فاسمع ما سنح من ذكر الكسب وقد فرغ قلبك من الطمع فيه، فنقول:

من المعلوم أنّ عاقلاً لا يدّعي أنّه حقيقة لغويّة إنّما هو اصطلاح لهم ولا منع من الاصطلاح إنّما الشأن في أن يثبت له مفهوم يصحّ تعليق الأمر والنهي والمدح والذمّ به، وكم راموا لذلك مساغاً فلم يحصلوا على طائل غير أن يسخر بصنيعهم العقلاء، واستخف هممهم الأذكياء وعيّرهم على

وهن عزائمهم الأتقياء، وقد سلكوا في ذلك طريق الإجمال وطريق التفصيل.

وأمّا الإجمال.. فقالوا: قد صحّت أدلّة الجبر وأنّ القدرة القديمة مستقلّة بالتأثير كما قال جَهْم، لكن قابل ذلك الفرق الضروريّ بين حركة الصاعد والساقط ونحوهما وتعلّق المدح والذمّ ونحوهما بزيد لأنّه فعل دون أنّه أسود أو طويل، ودون سوطه والحجر الذي رمى بها ظلماً فلا بدّ لنا من إثبات أمر ما يتعلّق به المدح والذمّ، ولأجله يفرق بين المختار والمضطرّ ولا يضرّنا أن لا يتمّ لنا عقليّته ولنا أن نسمّيه كسباً اصطلاحاً.

والجواب: إنّ هذا خطر مستبين ومخالفة للمعقول، فإنّكم زعمتم أنّ أدلّة الجبر قطعيّة، وأنّ أدلّة تأثير العبد قطعيّة، بل ضروريّة، وهذا قضاء على القطعيّات بالتعارض، ومن له مسكة من النظر وشمة من الإنصاف يستحي من هذا، وهلّا نظرتم إلى ما ينظر العقلاء إليه وقلتم أدلّة تأثير العبد واختياره ضروريّة كما قد أقررتم به باعترافكم بالفرق الضروريّ بين حركتي الصاعد والساقط ومقابلها ليس بضروريّ، والتشكيك لا يكون في الضروريّ فتعيّن في مقابله سواء استفدنا بالنظر فيه شكّاً أم لا.

وأيضاً: هلا قلتم الدليل على اختيار العبد ضروريّ كما سبق فثبت أن لأدلّة تأثير البارئ تعالى في فعل العبد متعلّقاً في الجملة ويكفي في صحّة ذلك خلقه المبادي البعيدة: خلق المكلّف وخلق قدرته وعلمه، وهذا هو ما رجع إليه المحقّقون منهم لكن على وجه فيه دغل كما يجيء في ذيل هذا البحث.

فنقول: معنى قولنا (كسب) و(حصل) و(أثر) وما شاكل ذلك إنّما يراد به في هذا المقام أن يكون للقدرة إخراج شيء من العدم إلى الوجود ولا نريد بالشيء أمراً حسيّاً، بل ولا ثبوتياً، بل ما يصحّ تعلّق الأمر والنهي والمدح والذمّ به، ألا ترى إلى تعلّقها بأن لا يفعل، فنقول: هل أخرج العبد بقدرته شيئاً بهذا المعنى من العدم إلى الوجود؟ إن قلتم: نعم، فهو مذهب الخصم.

وإن قلتم: لم يخرج العبد بقدرته شيئاً من العدم إلى الوجود.. فمعنى هذا أنّه لا أثر لقدرة العبد البتّة، وهو الجبر الذي أقررتم أنّه إنكار للضرورة، وتبيّن أنّ الكسب لفظ لا معنى له، وظهر خيبة سعي أهله وهم يجيبون بالشقّ الأخير، فرجعوا إلى الجبر بأدنى إلمام، والسلام.

وبهذا التقسيم اعترضه الرازي وغيره من فحولهم وهو سيف المعتزلة الذي لا ينبو، وهو أوضح من أن يشتبه على عاقل، أو يتعلثم عنده منصف فضلاً عن فاضل، وهو الجواب على ما ذكروه على جهة التفصيل والتفسير لهذا الكسب، ويا عجبا من هذا التعسّف الشديد، والميل البعيد، وليت هناك ما يسوغ لهم ويقلّل اللوم عليهم.

وأمّا التفصيل.. فالمحكيّ عن الأشعريّ ومن قلّده أنّه وجود قدرة حال الفعل لا قبله ولا أثر لها. ولا يخفى سقوطه، فلذا لم يرضه نظار أصحابه كما مضى، فإنّ وجود هذه القدرة ووجود حربة في يد الضارب سواء، وما تسميتها بقدرة إلّا مجرّد هوس وتلبيس.

وقال سعد الدين في كتبه كـ«المقاصد» وشرحها و«التهذيب» و«شرح النسفيّة» أنّه كتعيين أحد طرفي الفعل وصرف العبد قدرته وإرادته، فإنّه سبحانه أجرى العادة أنّه متى فعل العبد ذلك خلق الفعل عنده.

وقال ابن الهمام وغيره: وهو العزم المصمّم وخلقُ الفعل عنده عاديٌّ، وكثيرٌ يقولون هو الاختيار والفعل عنده عاديٌّ كذلك، وهي كلمات متقاربة المعنى، وربّما اختلجت



العبارات وكثرت التفاسير وغالبها دائر على معنى الاختيار وما يقاربه.

والجواب: هل الاختيار ونحوه شيء يصلح أثراً للقدرة؟

إن قالوا: نعم،

قلنا: هل استقلّ به العبد.. فهو الاعتزال، أم الربّ.. فهو الجبر المحض، أم خلقه الله تعالى وكسبه العبد - كما يصرحون أنّ الله خالقه أيضاً - قلنا: فالاختيار إذاً كسائر الأفعال وليس بكسب محض بل هو متّصف بالمخلوقيّة والمكسوبيّة، فكسبه هذا الخاص هل هو شيء استقلّ به العبد إلى آخر التقسيم؟ ولا بدّ من الانتهاء إلى الجبر أو الاعتزال لاستحالة التسلسل.

وحاصل كلامهم هنا: الله تعالى خلق العبد وخلق كسبه، وليس للعبد غير الاتصاف، ومعنى الاتصاف هنا ليس إلّا أنّه حلّه فهذا عين كلام جهم وأيّ سلف ذلك؟

وقولهم: (متى اختار أحد الطرفين وقع الفعل عنده عادة) دعوى على الله تعالى باطلة عاطلة عن الدليل، فإنّ الأمور العادية هي الأمور التي خلق لنا علم ضروريّ بحصولها عند

أسبابها العادية، فنحن جازمون بلزومها لأسبابها وإن أمكن تخلّفها نظراً إلى ذاتها، وهذا العلم ليس حاصلاً لنا بما قالوا، بل الحاصل خلافه وهو لزومها لتأثيرنا.

ألا ترى إنّا نعزم عزماً مصمّماً ونختار اختياراً جازماً ونعين تحريك الإصبع فلا يحصل الاحتراك إلّا أن نوجده نحن بما مكّننا الله سبحانه من القدرة وأنعم علينا من الاختيار والتمكين، فيا لها من نعمة كفرتموها ومنّة جحدتموها، ولقد يستحي المؤمن المجاراة في هذه الخيالات.. إلخ.

قال ابن السبكي في ترجمة الأشعري: «كسب الأشعريّ يضطرّ إليه من ينكر خلق الأفعال وكون العبد مجبراً؛ والأوّل الاعتزال والثاني جبر، فكلّ واحد يثبت واسطة لكن يعسر التعبير عنها، ويمثلونها بالفرق بين حركة المرتعش والمختار، وقد اضطرب المحقّقون في تحرير هذه الواسطة».

وحكى عن والده أنّ الكسب لا تكليف بمعرفته لصعوبته.

تذييل: لمّا رأى محقّقو الأشاعرةِ بطلان مذهب جهم بالضرورة وعود مذهب الأشعريّ وأتباعه إليه بأدنى إلمام واضمحلال الكسب كيف ما قلبوه، وبطلان سعي أهله.. تسلّلوا عنه لو

إذا فمنهم الراجع إلى الحقّ صريحاً، ومنهم المقارب ولكن مع التستّر باللهج بعبارات الأسلاف وتمويه التقارب فيما بينهم وبين الأشعريّ، والكون تحت رايته.

وقد رفضوه ونسبوه إلى إنكار الضرورة من حيث المعنى، وكذلك يخيلون البعد بينهم وبين المعتزلة، وأنّ بينهم ما بين الضبّ والنون، كأن المعتزليّ خلق معتزليّاً لم يكتسب الوصف من مقالة حتّى يلزم وصف من وافقه فيها مشاركته بوصفه نظراً إليها، وقد قالوا بعين المعتزلة.

وها نحن نذكر عبارتهم منسوبة إلى كتبهم لتستيقن ما قلنا وقليل من اعتنى بهذا المعنى:

فأوّلهم أبعدهم عن الباطل وأقربهم إلى الحقّ إمام الحرمين، وظهور مذهبه ولهجته بردّ مذهب الأشعريّ أوضح من أن يخفى، ولذا لم يمكنهم كتم مذهبه ولبسه كما أمكن في غيره ممّن ننبئك عن رجوعهم إلى الحقّ، بل صاروا والأمثل منهم يقولون في حكاية الخلاف: «قالت المعتزلة وإمام الحرمين»، وقد يحاول بعضهم الفرق بينه وبين المعتزلة بأمور خارجة عن محلّ النزاع، وكذلك بين المعتزلة وبين أيّ من وافقهم من الأشاعرة لئلّا يحكم على ذلك الأشعريّ أنّه معتزليّ كأنّ

الاعتزال خروج عن الملّة[1]، فيفرّقون بينهم بأنّ المعتزلة تثبت الذوات في العدم وتجعل أثر العبد الوجود فقط بخلاف فلان، أو أنّ المعتزلة يثبتون فعل العبد عرضاً ذاتياً محققاً مستقلاً بالمفهوميّة، وفلان يجعله صفةً ونحو ذلك ممّا لا ينبغي إلّا لمن يريد لبس الحقّ بالباطل، أو لم يحصل الإدراك والاستفادة على طائل مع أنّك تجد تلك الأمور التي نسبوها إلى المعتزلة لم يتّفق عليها المعتزلة ولا خرج عنها كلّ الأشاعرة كمسألة إثبات الأعراض ذواتاً ونفيها اختلف فيه الأشاعرة كما اختلف فيه المعتزلة.

ومع ما ذكرنا من شيوع مذهب إمام الحرمين وبرهاننا كتبه ونقل الأشاعرة عنه، فقد حكى اللقانيّ المالكيّ عنه وعزا ذلك إلى «الإرشاد» له ما لفظه: «اتفقت أئمّة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أنّ الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه، وأنّ الحوادث كلّها حدثت بقدرة الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلّق قدرة العبد به وبين ما لا تتعلّق به منها، فإنّ تعلّق الصفة بشيء لا يستلزم تأثيرها فيه كالعلم بالمعلوم والإرادة بفعل الغير، فالقدرة الحادثة وإن تعلّقت بالمقدور وقارنته في محلّها لا تؤثّر في مقدورها أصلاً» انتهى.

---

[1] وليس به، لأنّا لا نكفّرهم لأنهم من أهل القبلة. (منه)

فإن صحّ هذا عنه.. نظر في النسبة بينه وبين سائر مقالاته: أمتقدّم.. فيكون مرجوحاً عنه؟ أم ليس بمتقدّم.. فيكون حاصله كغيره ممّن خالف الأشعريّ.

ثمّ أخذ في إيهام الموافقة فلا يستبعد ذلك منه كما لم يستبعد من غيره ممّن حكينا فإنّها ذريّة بعضها من بعض، ولو كان المراد صرف الحقّ لما رأيت من هذه الخرافات شيئاً.

ثمّ طالعت «الإرشاد» ولاح لي تقدّمه لركّته لفظاً ومعنىً بالنسبة إلى نحو «البرهان» وكثرة غلطه[1] في النقل أصلاً وبناءً.

وحاصل هذه المسألة فيه: أنّه لما أورد على نفسه أنّ الكسب لفظٌ لا معنى تحته لعدم أثر للقدرة، أجاب بأنّ بعض أئمّة ذكر أثراً ثمّ غلّطه وقال في إثر ذلك: (فالوجه القطع بأنّ القدرة الحادثة لا تؤثّر في مقدورها أصلاً وليس من شرط تعلّق الصفّة أن تؤثّر في متعلقّها كالعلم».

وقوله: (إنّ الفعل صفة كالعلم) هو صريح كلامهم كما حكيناه مكرّراً لكن قل لهم يعلقوا الذمّ والمدح بالعلم

[1] عجيب، لأنّه طعن لا يليق بمنصب الطاعن والمطعون. «عبد اللطيف» (من هامش «أ»)

وسائر الصفات ويستريحوا من الكسب الذي أشقاهم بلا محصول.

وأمّا حكايته اتّفاق أئمّة السلف.. فمردودٌ عليه هذه المجازفة.

ويلحق بمذهب إمام الحرمين مذهب الفخر الرازي إلّا أنّه لم يظهر ظهوره وقد صرّح في «شرح المعالم» باتّحاد مذهبه بمذهب الإمام الجويني، قال الرازي في «المعالم»: «إنّ للعبد قدرةً مؤثّرةً في الإيجاد على حدّ ما قالت المعتزلة لكن شرط الفعل الداعية [والله خالق للقدرة والداعية والعبد موجد لفعله على جهة الاختيار، وإن قلنا بوجوب الفعل] عند اجتماع القدرة والداعية لتمام شرطه فهو وجوب لا ينافي الاختيار كما في حقّ الباري تعالى وتقدّس ، فإن أطلقنا أنّ فعل العبد بقضاء الله تعالى فلا نريد به غير خلق القدرة والداعية لا أنّهما يوجبان الفعل، بل لأنّهما مقدّمة له بعيدة، هذا متتبع من كلامه.. إلخ».

وكرّر التسجيل والردّ لمذهب الأشعريّ وإلزام أنّه كمذهب جهم، وأنّ القدرة التي لا أثر لها لا تصلح للفرق بين المضطرّ والمختار كالصاعد والمترديّ.

ومن عبارات الرازي في أواخر البحث: «إذا عرفت هذا.. فنقول: إنّا لما اعترفنا بكون العبد فاعلاً وجاعلاً فلا يلزمنا مخالفة ظاهر القرآن وسائر كتب الله تعالى، وإذا قلنا إنّ المؤثّر في الفعل مجموع القدرة والداعي مع أنّ هذا المجموع بخلق الله تعالى.. فقد قلنا أنّ الكلّ بقضاء الله تعالى وقدره، فهذا هو المختار» انتهى.

فقد عرفت أنّ هذا عين مذهب المعتزلة فإنّها لا تدعي أنّها خلقت القدرة لا الداعي، وإن كان في كلامه شمة وإيهام لذلك، فقد تبيّن لك أنّه كإمام الحرمين في هذه المسألة، والعجب من السكوت المعتزلة عن النقل عنه[1].

فإن قلت: فقد قال : عندي أنّ أبا الحسن كان جبريّاً لقوله أنّ الداعي شرط وأنّ الفعل يجب عند حصوله بتمام شرطه لكن خشي من أصحابه فتستّر بدعوى العلم الضروريّ أنّ العبد موجد لفعله ونسبته الجبريّة إلى إنكار الضروريّ، ومقالة أبي الحسن هي عين مقالته هذه التي حكيت عنه.

---

[1] مع أنّهم صريحون في اتّفاق أئمّة الأشاعرة معهم في هذه المسألة واعترافهم لهم فيها، مع أنّ الرازي أقواهم إمامة، فاعترافه بمنزلة اعترافهم أجمعين. (منه)

قلت: إنّه لم يلزم ضيراً في زعمه، فإنّه لا يتحاشى عن تسمية أصحابه جبريّة ومذهبهم جبراً وموافقه على ذلك منهم قليل، وسائر الأشعريّة ينفرون عنه ويقولون: الجبر مذهب من لم يثبت الكسب وهو لما بيّن بطلان الكسب وأنّه لفظ لا معنى تحته.. جرى على تسمية مدّعيه مجبرة جرياً على التحقيق.

وأمّا مذهبه.. فليس بجبر لإثباته على الاختيار مع القول بوجوب الفعل عند تكامل شرائطه.

قال شارح «المعالم» — وهو ابن التلمساني كما ذكر لي بعضهم —: «والحقّ أنّ الواقع في سنّة الله تعالى في حصول الفعل من العبد أنّ الله تعالى خلق له الأعضاء على وجه يستعدّ كلّ عضو لحصول ذلك الأثر المعيّن منه، فاستعداد اليد للبطش والرجل للمشي والعين للنظر واللسان للنطق، فإذا خطر بباله أمر ما واعتقد أنّه ملائم له أو منافر.. ترتّب عليه الهمّ وهو أوّل درجات القصد، فإذا تأكّد قصده لإيقاعه أو تركه صار عزماً وأجرى الله عادته بإمداده بخلق القدرة عليه». انتهى

وهذا منه موافقة للمعتزلة في القدرة وفي الداعي أيضاً، أعني: إنّه صفة الفعل المعلومة أو المظنونة، أي: صفة شأنها الحمل

وهي أعمّ من المحسنة والمقبّحة فلا يغلط لكنّه أوجب تأخير القدرة إلى بعض تمام العزم.

فإن أراد قدرة متقدّمة على الفعل بها يكون التمكّن كما هو ظاهر كلامه، فاشتراط تأخّرها عن العزم خارج عن محلّ النزاع.

وإن أراد التأخّر إلى وقت الفعل؛ لأنّها لا تبقى ولا تصلح للضدّين.. فهو رجوع إلى دين الآباء واعتصام بالإمام الأشعريّ، والإنسان يعلم تمكّنه من الفعل الذي يهم به ويعزم عليه ولا يجد بين أوّل الهمّ وآخره فرقاً، وكأنّه أراد بهذا الدعوى ترويج ما اختاره لئلّا يكون صريح الاعتزال.. إلخ.

قال سعد الدين في «التهذيب» بعد ذكر البحث: «والحقّ أنّه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين إذ المبادئ القريبة على الاختيار والمبادئ البعيدة على الاضطرار، فالعبد مضطرّ في صورة مختار.

وإنّما قال هو مختار لإثبات القدرة التي بها يتمكّن من الفعل كما قاله الرازي، وإنّما قال مضطرّ لقوله بوجوب الفعل عند تكامل شرائطه كما فعل الرازي أيضاً.



ويردّ عليهما وعلى موافقهما في ذلك إجراؤه في البارئ تعالى كما هو وارد على سائر الأشاعرة على ما قرّرنا حين تعرّضنا لذكر كون الإرادة هي المرجّح، وهذا أمر خارج عن محلّ النزاع هنا كما تكرّر.

ومحلّ النزاع وهو كون المبادئ القريبة على الاختيار قد قال فيه بعين مقالة المعتزلة، ولكنّه أوهم أنّ المعتزلة يدعون الاستغناء عن الله تعالى كما أوهمه شارح «المعالم» وأنّ مبادئ الفعل البعيدة وهي خلق العبد وخلق قدرته وعلمه وإرادته ليست بخلق الله تعالى وهذا لا يقوله مسلم، ولكنّه لما وافق المعتزلة درأ نفرة الأشاعرة بتبعيد المعتزلة عن ساحته بهذا الإيهام الفاحش لا جهلاً بمذهب المعتزلة فإنّه أرفع من ذلك، فأصاب علماً وأخطأ عملاً وبهت خلقاً كثيراً، وقال منكراً من القول وزوراً، فيا لها زلّة ما أعظمها، وجرأة ما أطمها.

قال اللقاني المالكي في شرح منظومته - وهو اليوم عمدة الطلبة -: «قال أئمّة الدين أمر نصف لا جبر ولا تفويض ولكنّه أمر بين أمرين، وبيان ذلك أنّ مبنى المبادئ القريبة لأفعال العباد على قدرتهم واختيارهم، والمبادئ البعيدة على

عجزهم واضطرارهم، فإنّ الإنسان مضطرّ في صورة مختار كالقلم في يد الكاتب والوتد في شقّ الحائط.

ومن كلام بعض العقلاء قال: «قال الحائط للوتد لِمَ تشقّني؟ فقال: سل من يدقّني»، قال شاعرهم:

أَلْقَاهُ فِي البَحْرِ مَكْتُوفاً وَقَالَ لَهُ إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَّ بِالْمَاءِ

قال: وفي الأصل، يعني: شرحه الكبير «البحر العباب» العجب العجاب:

يُذَكِّرُنِي شُجُونِي رَبْعَ لَيْلَى فَأَبْكِي مَا أَمَدَّتْنِي شُؤُونِي
فَمَا أَبْكِي عَلَى نَفْسِي وَلَكِنْ لِمَوْتِ الْعِلْمِ أُرْمَى بِالْجُنُونِ

انتهى.

فانظر تحقيق هذا المدعي كيف قال المبادئ القريبة لأفعال العباد على قدرتهم واختيارهم ولا تزيد المعتزلة على ذلك بل تنقص، وإنّما تدعي المعتزلة أنّ المبادئ القريبة كالحركة مثلاً على اختيار العبد، وهذا أثبت مبادئ متعدّدة.

ثمّ انظر تفريعه على ذلك كون العبد مضطرّاً في صورة مختار، ومثاله بالقلم والوتد إلى قوله (ألقاه في اليمّ..) البيت، فناقض مناقضة لا تخفى على من له أدنى مسكة من عقل.

ثمّ أعجبه ما أتى فبكى على موت العلم بموت العلماء دونه ولعلّه أخذ أوّل الكلام من كلام سعد الدين لأنّه تابع له في غالب موارده، وأخذ الآخر من كلام غيره كحاطب ليل.. إلخ.

قال في «شرح التجريد»: «والحقّ في هذه المسألة أنّه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين، وذلك أنّ لقدرة العبد تأثيراً في أفعال نفسه، لكن قدرته على الفعل لا تكون له بل يخلقها الله تعالى فيه، فلقدرة الله أيضاً مدخل في صدور الفعل عنه، فلا يكون جبراً صرفاً ولا تفويضاً صرفاً بل أمر بين أمرين وهو أصرح من كلام السعد في الموافقة للمعتزلة وفي إيهام الباطل.

وأحسن من تكلّم في هذه المسألة ابن الهمام في «المسايرة» وكلامه طويل، وحاصله اعتراض على الكسب بأنّا إنّما وجدنا الجبر يبطل الفرق الضروريّ ويعطّل الأوامر والنواهي وإثباتنا لنسبة نسمّيها كسباً لا يدفع ذلك لأنّ الذي يدفعه إنّما هو إثبات أثر للعبد لا نسبة بلا أثر، ولا ينفعنا تسميتها اختياراً وكسباً وإثبات أثر للعبد بإقدار الله تعالى له على ما لا نسبة له إلى مقدوراته تعالى وهو سبحانه غير مستكره وإنّما فعله لحكمة وتصحيحاً لمقتضى الأمر والنهي، وذلك لا يكون

نقصاً للألوهيّة في شيء ولم يمنع هذا مانع..» إلى آخر ما أطاله رحمه الله تعالى[١].

وقال في «الأرواح النوافخ حاشية العلم الشامخ»: «قال صاحب «الطوالع» في آخر البحث: واعلم أنّ أصحابنا لمّا وجدوا تفرقة بديهيّة بين ما نزاوله وبين ما نحسّه من الجمادات، وزادهم قائمة البرهان عن إضافة الفعل إلى اختيار العبد مطلقاً.. جمعوا بينهما وقالوا: الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد على معنى أنّ العبد إذا صمّم العزم فإنّ الله تعالى يخلق الفعل فيه، وهو أيضاً مشكل، ولصعوبة هذا المقام أنكر السلف على المناظرين فيه» انتهى.

ولكنّه مع هذا الاعتراف كيف يتجاسر على تفسير كتاب الله وتنزيله دقيقه وجليله على الحيرة بغير علم ولا أدري ولا كتاب منير» انتهى بحروفه.

وقال في موضع آخر من «الأرواح النوافخ»: «قال بعضهم: لا يمكن الاطلاع على حقيقة الكسب بالعقل ولكن بالكشف.

وفي رسالة للشعرانيّ - وظنّ أنّه بذلك ظفر بما لم يظفر به

---

[١] العلم الشامخ (ص ٤١٢-٣٧٢) باختصار.

غيره - قال: «لا يمكن الاطّلاع على حقيقة الكسب لا بالعقل ولا بالشرع ولا بالكشف ولا في الدنيا ولا في الآخرة على أيّ حال من الأحوال، بل الاطّلاع عليه والعلم بحقيقته محال».

هذا معنى كلامه الذي رأيته ولا أرى لهذا الكلام وصدوره عن ذي مسكة من العقل وجهاً سوى أنّ عقله بفطرته السليمة وبديهيّة القويمة أدرك بطلان الكسب إذ تنفيه القسمة القطعيّة كما كرّرناه، فالتفت المذكور إلى شيوخه وسلفه الذين اتّفق به الالتئام معهم فوجدهم مطبقين على إثبات الكسب فرأى أنّ إبطال العقل يبطل الشرع لترتّبه عليه إذ لم تعلم صحّته إلّا به وشيوخه المذكورون متشرعة فلو أبطل العقل لأدى إلى بطلان حال الشيوخ وما هم عليه فما بقي إلّا تسليم حكم العقل رعاية لما ذكر، والتسليم بما قال الشيوخ.

وإذا تأمّلت كلامه فهو ما عليه هذا الجمّ الغفير من جميع الفرق الذين يردّون المعقولات والنصوص الشرعيّة إلى كلام أسلافهم، ويرومون الجمع بينهما ومن ذلك تصنيف من صنف في الجمع بين الحقيقة والشريعة.

فإن قلت: إنّك تتكلّم بالعقل ومقتضاه ما ذكرت، ولعلّ الشيخ الشعرانيّ إنّما حكم بإحالة معرفة الكسب بعقل أو شرع أو كشف لأنّه علم بالكشف أنّ الكسب لا يصحّ العلم به بخصوصه؟

قلتُ: أمّا عندنا أيّها العقلاء المتشرعة فما لا يصحّ العلم به فهو معدومٌ {قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ}، وأمّا على نحلة ابن عربي ومقلّديه فهذا بحث آخر ليس من أبحاث العقلاء المتشرّعة بل يصير البحث من أبحاث الباطنيّة الملحدة الزنادقة، فإنّهم إنّما أبطلوا العقل ليبطل الشرع المترتّب عليه..» إلى آخر ما أطال رحمه الله تعالى[1].

يقول الحقير: إنّ الوليّ العارف الشعرانيّ صرّح في مواضع من «اليواقيت» و«الأجوبة» أنّ الكسب يدرك بالكشف الصحيح، ولم أرَ في شيءٍ من كتبه ما يخالفه مع أنّي أشدّ ممارسة بكتبه حتّى طالعتُ «المنن الكبرى»، و«البحر المورود»، و«الطبقات الكبرى»، و«كشف الغمّة عن جميع الأمّة»، و«الميزان»، و«اليواقيت»، و«الأجوبة المرضيّة»،

---

(١) الأرواح النوافخ (ص ٧٧٦-٨٧٦).

و«مشارق الأنوار القدسيّة» من أوّلها إلى آخرها إلّا «الميزان» و«الكشف الغمّة» فلم يتّفق لي المطابعة على جميعها، فوصل البركة منها بفضل الله تعالى.

ولا أدري أيّ رسالة للشعراني رأى فيها هذا المحقّق اليمني أنّ الكسب لا يدرك بالكشف؟

وإن سلّم.. فلا ريب في كونه من دسائس أعدائه كما وقع له ذلك كثيراً، وإلّا.. فكيف يخالف نفسه بأن يصرّح في بعض كتبه كذا وفي بعضها كذا، مع كونه صاحبَ العرفان العزيز؟

ومثله الشيخ محي الدين دسّ في كتبه «الفصوص» و«الفتوحات» وغيرها أعداؤه ما لا يتمشّ في الشريعة، والله تعالى أعلم.

الحمد لله على الأخلاق، والصلاة والسلام على صاحب البُرَاق والنور البراق، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين خاصة أولي العزم منهم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكان تمام تأليف هذا في شهر ربيع الأوّل لستّة وعشرين مضون منه في ليلة الجمعة قبل الصباح في سنة ١٢٩٨ هـ

خاتمة نسخة «أ»:

ثمّ وقع كتبة هذا الكتاب المسمّى بـ «طيب العنبريّ على كسب الأشعريّ» بيد المحتاج إلى الله الغنيّ حسان بن عثمان الطلقيّ تذكرة لأخيه الزكيّ عبد الخليق الهُنُودِيّ في سنة ١٣٣٣ هـ.






تصوير الكتب

